الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: ادارة استراتيجية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

حاضنات الاعمال ودورها في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة

دراسة حالة حاضنات الاعمال جامعة المسيلة

من إعداد:

– قليليز موسى شوقي

تحت إشراف:

– احمد مير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	استاذ محاضر –ا–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
احمد مير	استاذ محاضر –ا–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
	استاذ محاضر –ا–	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى في محكم تنزيله " و سيجزي الله الشاكرين" سورة آل عمران، من الآية: 144

و كذلك مصداقا لقوله" و لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم ، من الآية: 07

أولا و قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي و فقني و قدرني على إنهاء هذا العمل المتواضع ، الذي أرجو أن يكون عملا نافعا لي و لجميع الطلبة الباحثين في حقل التربية و التعليم .

و بكل امتنان و احترام أشكر **الدكتور المشرف احمد مير** ، حفظه الله الذي لم يبخل علي بعلمه و توجيهاته القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل و الذي كان لي في العلم مرشدا و في المعاملة أخًا مع تمنياتي له بالمزيد من النجاح و التوفيق ، فشكرا على تفانيه.

و كما أشكر زملائي طلبة ماستر دفعة **2020/2019**.

و إلى كل أساتذتي و كل من علمني .

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في السر و العلن .

شكـــــــــــــــرًا

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى: [وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً] (الإسراء:24)

إلى التي أوصاني بها المولى خيرا وبرا، إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي سهرت الليالي لأنام ملئ أجفاني إلى منبع الحب والحنان إلى رمز الصفاء والوفاء والعطاء إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها في كل وقت بعينه التي لا تنام.

إلى رمز العز والشموخ إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم، إلى أبي العزيز والي أخواتي وكل الأهل و الأقارب

الى من يجري في عروقي حبهم و ينبض قلبي بحبهم الى كل الأصدقاء

موسى شوقي

فهرس المحتويات

العنـــوان	ص
مقدمة	ا-ح
الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-
تمهيد	07
م1_تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها	08
م2_خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
م3_أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	16
المبحث الثاني : دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة	19
م1_الدور الإقتصادي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	19
م2_الدور الاجتماعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	23
م3_دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة	25
المبحث الثالث: الصعوبات والتحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
م1_الصعوبات والتحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
م2_ التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة	32
خاتمة الفصل	34
الفصل الثاني: الاطار العام لحاضنات الأعمال	-
تمهيد	36
المبحث الأول: مضمون حاضنات الأعمال	37
م1: حاضنات الأعمال، نشأتها ومراحل تطورها	37
م2: انواع حاضنات الاعمال مع بيئتها والية عملها	42
م3: تفاعل حاضنات الاعمال الاهداف والاهمية	47
المبحث الثاني: المحاور الكبرى لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الحاضنات	52
م1: دور حاضنات الاعمال في بعث المشروعات المتوسطة والصغيرة	53

م2: دور حاضنات الاعمال في دعم تنافسية المؤسسات المتوسطة والصغيرة	55
م3: دور حاضنات الاعمال في استثمار مخرجات البحث العلمي	59
المبحث الثالث: أبرز التجارب الدولية لحاضنات اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67
م1: أبرز التجارب الدول المتقدمة لحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65
م2: أبرز التجارب الدول العربية لحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	72
خاتمة الفصل	77
الفصل الثالث: حاضنات الاعمال نموذج جامعة المسيلة	-
المبحث الاول: ماهية حاضنات الاعمال نموذج جامعة المسيلة	79
م1: مفهوم حاضنة الاعمال وهياكلها واهم زبائنها	79
م2: اتفاقيات شراكة وتعاون مع المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة	83
م3: اهم النشاطات التي قامت بها حاضنة أعمال جامعة المسيلة في اطار تعزيز العلاقة	86
قائمة المراجع	-
ملخص الدراسة	-

قائمة الجداول+ الاشكال

رقم	عنوان الجداول	ص
01	جدول يوضح : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات المتقدمة في اواخر التسعينات	**20**
02	جدول يوضح: مخطط يوضح تعريف حاضنات الاعمال	**38**
03	جدول يوضح : توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين حجم المشروعات	**69**
04	جدول يوضح: تقسيمات المشروعات الصغيرة ومساهمتها في الناتج المحلي في الصين	**69**
05	جدول يوضح : توزيع المشروعات الصغيرة حسب المناطق في الصين	**70**
06	شكل يوضح : العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الاعمال	**60**
07	شكل يوضح : برنامج منظومة الأعمال والمعرفة	**61**

الفصل التمهيدي

مقدمة :

أثبتت التجارب في العديد من الاقتصاديات العالمية أن نظام المؤسسات كبيرة الحجم ذات رأس المال الكبير، لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون أثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع بسبب محدودية هذه المشروعات في قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة، وتواضع دورها في تخفيف الفقر، وضعف تحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو، من هنا كان لابد من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة مؤخرا تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة، لاسيما في الدول النامية، نظرا لما تتسم به المشروعات من خصائص كالقدرة على التغيير السريع، وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير، كما أنها تعتبر العنصر الرئيسي في التنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بشكل كبير في رفع رصيد الدولة من العملة الأجنبية من خلال الأسواق الدولية والتصدير، فضلا عن تحقيق اكتفاء السوق المحلية وتقليص فاتورة الاستيراد، إضافة إلى أنها تمثل المستوعب الرئيسي للعمالة والحد من البطالة، وتقليص دائرة الفقر من خلال خلق دخول لمختلف الفئات وخاصة تلك التي تعاني من هشاشة وضعها الاجتماعي، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنويع هيكل الاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية والأزمات، مما جعلها تشكل إحدى ركائز التنمية الاقتصادية لأي دولة.

غير أن التحولات الاقتصادية الدولية الجارية و تعاظم المنافسة التجارية التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية مؤخرا نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق نتيجة ظهور العمولة وما صاحبها من تطبيق المعايير الجودة ومتطلبات المنافسة الدولية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد، جعل هذا النوع من المؤسسات أمام تحديات حاسمة، وبسبب تعقد بيئة هذه المؤسسات في ظل التنافس الشديد، وخاصة في البلدان النامية البلدان حديثة العهد ببعث تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاعدة للانطلاق الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية... وجب توجيه الاهتمام نحو بعث البيئة الملائمة بنشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعث مقومات اندماجها واستيعاب معطيات الاقتصاد المعاصر، من الفرص والتهديدات، حيث أنها تواجه خطر الفشل، خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، وهذا نتيجة لنقص المهارات الإدارية لديها، وضعف مواردها المالية، والذي يحول دون الحصول على المعلومات، والاستشارات وخدمات التدريب، وقد أدى الوعي المتزايد لأهمية هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي

والصعوبات التي تعمل في ظلها إلى خلق آليات جديدة لدعم المؤسسات الناشئة منها ومرافقة تلك التي بلغت أشواطا بعد عملية الإنشاء، من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعدها على التطور وتوفير ظروف ملائمة للعمل، وآليات دعم عملياتها على الأقل في السنوات الأولى نشأتها لعجزها على مواجهة ظروف بيئتها، سواء فيما يتعلق بالموارد المادية والمالية أو التعاملات مع الأسواق المحلية، والدولية، وكآلية من آليات الدعم جاءت فكرة حاضنات الأعمال كهيئات وجهات توفر أشكال المساعدات، بدءا بدراسات الجدوى، ومصادر التمويل، مرورا بالاستشارات الصناعية والتسويقية، وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير كخطوة لحماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها، ومراقبة نشاطها داعمة ومشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية واحتوائها وتطوير عملها بالشكل الذي يجعلها ترتقي إلى مكانة المؤسسات الناجحة، وقد أثبتت هذه الحاضنات مكانتها في الدول خاصة المتقدمة منها والتي نجحت في توفير الرعاية، والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

وتعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع بيئة الأعمال ومستجداتها واستغلال للفرص السوقية، من خلال التقدم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها إلى أن تصبح قادرة على دخول عالم المنافسة، وتعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية والتي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة والأكثر نجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة و م الاستعانة بما في الكثير من دول العالم الصناعية، والنامية على حد سواء، وقد أقيمت حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الصغيرة الجديدة في الأعوام الأولى لإقامتها.

إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا للصعوبات المصاحبة التأسيسها، كان الاهتمام بحاضنات الأعمال كأحد آليات متابعة ودعم هذه المؤسسات، وعليه يمكننا طرح إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس التالي:

- ✓ **ما دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟**

وللإجابة عن إشكالية البحث قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي خصائصها والصعوبات التي تواجهها ؟
- ✓ ما هي حاضنات الأعمال وكيف تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

✓ ما هو واقع حاضنات الأعمال في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وللإجابة على إشكاليته الرئيسية نقوم بتحديد الفرضية الرئيسية التالية:

✓ تساهم حاضنات الأعمال في الجزائر بدرجة كبيرة في متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها

أهمية البحث :

تتجسد أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أحد أهم الآليات المعاصرة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يجب على كل الدول أن تعتمدها، والمتمثلة في حاضنات الأعمال، وذلك باعتبارها من بين الآليات التي وجدت من أجل مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفشل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة التأسيس، وذلك عن طريق مرافقة الشباب في إنشاء مؤسساتهم من خلال إجراءات الدعم والمتابعة التي تقدمها الباعثي لمشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم ونقل أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار إلى أرض الواقع كما تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي في اقتصاديات الدول.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف ، من بينها:

- إبراز أهمية حاضنات الأعمال ودورها في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في متابعة ومرافقة الشباب لإنشاء مؤسساتهم
- إبراز الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال السياسات والبرامج المتبعة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق آلية حاضنات الأعمال
- تسليط الضوء على أهم التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال للاستفادة منها بما يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الجزائري

إظهار واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

تتمثل أهم الأسباب والدوافع لاختيار موضوع هذه الدراسة، ما يلي :

– الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع، ناهيك عن أنه يمثل أحد المحاور المهمة ضمن تخصصنا العلمي

– الأهمية التي يتمتع بها البحث في مجال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاقتصاديات في الآونة الأخيرة وذلك على المستوى العالمي والمحلي

– محاولة تسليط الضوء على حاضنات الأعمال كآلية دعم ومتابعة ، تهتم بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على نقل والاستفادة من التجارب الناجحة وإسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري

المنهج المتبع :

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضية المعتمدة، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على تقرير مختلف الأدبيات الاقتصادية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال، واعتماد المنهج التحليلي ضمن دراسة العلاقة الفنية والإجرائية بين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور حاضنات الأعمال في ذلك، كما سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية في إطار الإسقاط التطبيقي للدراسة

حدود الدراسة : تتجسد مجالات الدراسة فيما يلي :

المجال المكاني : قمنا بدراسة حاضنات الأعمال على مستوى دول العالم وعلى مستوى الجزائر وبوجه خاص اقتراح نموذج لمدينة المسيلة

المجال الزماني : خصصنا الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2020 (سنوات مختارة)

الدراسات السابقة :

- **عبيدات عبد الكريم: حاضنات الأعمال آلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.**

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المشاكل والتحديات التي فرضتها العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيين دور حاضنات الأعمال في تذليل هذه التحديات، وتوصل إلى أنه يمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قدراتها التنافسية في ظل التحديات التي تفرضها العولمة، من خلال مساهمتها في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، فهي تعتبر الآلية الملائمة، والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة، والقدرة على تحقيق قيمة عالية تحفز النمو الاقتصادي، وبعث القدرة على المنافسة كما تساهم في خلق مناصب

الشغل، وتساهم الحاضنات التقنية في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواكب مع متطلبات العصر الحديث، ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في التنمية الاقتصادية.

- **أحمد بن قطاف: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، 2007.**

من خلال هذه الدراسة عمل الباحث على إبراز أهمية الإبداع التكنولوجي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرى الباحث أن تعزيز وتشجيع قدراتها الإبداعية مكن أن يعزز من قدراتها التنافسية ويجعلها تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، كما يرى الباحث أن تشجيع الإبداع التكنولوجي والابتكار في هذا النوع من المؤسسات مرتبط بالمحيط الخارجي، من خلال خلق بيئة مشجعة على الإبداع والتجديد، ويرى الباحث أيضا أن حاضنات الأعمال التقنية أثبتت قدرتها وك ماءها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية، في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها

- **ميسون محمد القواسمة: واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير ، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.**

قامت الباحثة بدراسة الإشكالية المتمحورة حول التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة، من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها، وتوصلت إلى أن هذه الخدمات متدنية، ولا تعمل على دعم المشاريع بشكل كبير، وهذا عائد إلى نقص الخبرة في هذا المجال وانخفاض الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا ما يمكن أن يسبب لها الفشل في بداية نشأتها.

- **دراسة للبنك العالمي Info Dev بعنوان AModel for Sustainable and Replicable ICT Incubators in Sub – Saharan Africa ، أجريت هذه الدراسة في ماي سنة 2009.**

اعتمدت على خمس دول أفريقية كدراسات حالة مقارنة بينها وبين الدول المتقدمة من ناحية الظروف والميكانيزمات المنتهجة من طرف الدولة الراعية، وأثر ذلك على أداء حاضنات الأعمال ومستويات تطورها ونجاحها، ونتج عن هذه الدراسة تقديم مجموعة من العوامل المفتاحية لنجاح حاضنات الأعمال، وذلك من خلال اقتراح نموذج يتوافق مع الظروف والشروط الملائمة، إضافة إلى الدراسة الإحصائية التي أثبتت الأثر الإيجابي لهذه العوامل على الحاضنة ومشاريعها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

صعوبات البحث:

– قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال، وتضارب البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– اختلاف الإحصائيات ضمن ماهو متاح من مصادر، خاصة المتعلقة منها بالجزائر وهذا راجع إلى حداثة التجربة المحلية في هذا الإطار

تقسيم البحث :

معالجة الإشكالية تستدعي اعتماد ثلاث فصول، حيث سيتم في الفصل الأول التطرق للإطار النظري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية، وسيتضمن: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها ومكانتها في الاقتصاديات المعاصرة، بالإضافة إلى الصعوبات والتحديات الكبرى التي تواجهها.

وفي الفصل الثاني سيتم التطرق إلى حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سيتم ضمنه عرض مضمون حاضنات الأعمال والمحاور الكبرى لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيتم أيضا تقديم قراءة لأبرز التجارب الدولية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية والعربية وسبل الاستفادة منها لدعم بحرية الجزائر

أما فيما يخص الفصل الثالث فسيخصص للإسقاط التطبيق للدراسة واعتماد الجزائر كنموذج، حيث سنتطرق فيه لتشخيص مشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال بالجزائر، مع تقديم نموذج الحاضنة أكاديمية في مدينة تبسة لدعم مشاريع ريادية لبعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، عبر رعاية أفكار مقدمة من قبل خرجي الجامعة . ونجاحها، ونتج عن هذه الدراسة تقديم مجموعة من العوامل المفتاحية لنجاح حاضنات الأعمال، وذلك من خلال اقتراح نموذج يتوافق مع الظروف والشروط الملائمة، إضافة إلى الدراسة الإحصائية التي أثبتت الأثر الإيجابي لهذه العوامل على الحاضنة ومشاريعها من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية

تمهيد :

كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معروفة منذ القدم، لأنها شكلت النواة والبداية لحركة التصنيع والجديد في الأمر انتشارها مع إطلالة القرن الحادي والعشرين وذلك باهتمام الحكومات والأفراد على حد

سواء، هذا الاهتمام لم يكن وليد الصدفة لكن نتيجة تيقنهم في الوقت الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تتمتع بسمات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وهذا يتطلب دراسات إدارية خاصة بها، كما أن هناك وعيا متصاعدا بأهميتها للاقتصاد المعاصر حيث يعتبرها البعض محرك للاقتصاد، ومنه ظهرت الضرورة الإنشاء هذه المؤسسات باعتبارها الحل الأمثل للتقليل من الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الكبيرة.

إن الاتفاق على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأفراد والدول لم يصاحبه اتفاق حول تعريفها، وهذا نتيجة لعدة عوامل مما أدى إلى الاعتماد على جملة من المعايير لتصنيفها وتحديد خصائصها، لكن كل هذا لا ينقص من أهمية هذا النوع من المؤسسات ، سنحاول من خلال هذا الفصل أن نعطي صورة عامة حول هذه المؤسسات

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعايير تصنيفها

منشأة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المادية، المالية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق (زماني ومكاني) [1]

– المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو / وتبادل سلع أو/ وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه ، وتبعا لحجم ونوع نشاطه [2]

– يمكن اعتبارها عميلا اقتصاديا يقوم بنشاط اقتصادي ذا طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي وبالتالي هيكل عضوي متكامل مكون من مجموعة عناصر مادية وبشرية (مستخدمين ومصالح ووحدات أقسام) تترابط مع بعضها البعض بشكل متكامل لتشكيل هيكل اقتصادي ومنه فان المؤسسة نظام متكامل مشكل من مجموعة من العناصر ذات التأثير المتبادل

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية هي:

"منشأة اقتصادية واجتماعية مستقلة ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين تقوم بنشاط اقتصادي ذي طابع صناعي، تجاري أو خدماتي، وهي مكونة من العناصر ذات التأثير المتبادل (مادية وبشرية) تترابط مع بعضها البعض من اجل تحقيق نتيجة ملائمة، ضمن شروط وأهداف اقتصادية تختلف حسب الزمان والمكان "

تصنف هذه المؤسسات حسب عدة معايير نذكر منها: معيار الحجم الذي على أساسه تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى صغيرة، متوسطة (محل الدراسية)، وكبيرة الحجم

يعتبر تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا في غاية الصعوبة، وتكمن هذه الصعوبة من جهة في تحديد الفروق الجوهرية بينها وبين المؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينها، حيث هناك من يرى أنها " تعرف كبقية المؤسسات الكبيرة أو المؤسسة بصفة عامة، لأنه في الحقيقة لا توجد هناك حدود مضبوطة ودقيقة بينها و بين

[1]- عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 28

[2]- ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سيئة نشر، ص 12.

المؤسسات الكبيرة،[1] وهناك من يرى أن هذه المؤسسات" كيان مختلف عن المؤسسات الكبيرة في حجمه، وطريقة تسييره وتأثيره على الاقتصاد ككل، وليس على انه مرحلة البلوغ حجم اكبر داخل المؤسسة [2]، والحد الفاصل أكثر وضوحا بين المؤسسات المتوسطة والكبيرة، لكن هناك صعوبة في إيجاد حد فاصل تتمايز عنده المؤسسة الصغيرة عن المتوسطة، ومن جهة أخرى نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات التكنولوجية بين الدول فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة الحجم بالنسبة لبلد نامي، بل وقد يجعل الاتفاق على تعريف محدد وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا غاية في الصعوبة وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا يتم استخدامها في 75 دولة [3] والعديد من الدول لا يتوافر لديها تعريف رسمي محدد لهذا النوع من المؤسسات، في حين أن دولا أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة.

عوامل اختلاف التعاريف: إن محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بجملة من الصعوبات والقيود والتي تحول دون وضع تعريف موحد وشامل، ومن بين هذه الصعوبات نذكر [4]:

1_العوامل الاقتصادية: تتمثل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في دولة يمكن أن تكون صغيرة في دولة أخرى، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة الأخرى مما يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات

2_العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فان عملية

---

[1]- بوهزة محمد وين يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية بسطيف**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25 28 ماي 2003، ص 02.

[2]- موسى رحماني وبوزاهر نسرين، **التعاون الوظيفي والتآزر ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر** ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 افريل 2006، ص 02

[3]-جمال بلخياط جميلة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، ، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 17 و 18 افريل 2006، ص 02.

[4]- دمدوم كمال، دور **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تشمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة هيكلة**، مجلة دراسات اقتصادية لمركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، العدد الثاني، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص 185.

إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى العكس من ذلك فان كانت عملية الصنع مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.

3_العوامل السياسية: يتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من اجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما سبق وعلى الرغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتقارب كلما أقيمت على عدد من الخصائص مما أدى ببعض الباحثين إلى الارتكاز على عدة معايير التعريفة، حيث أمكن تصنيف هذا المعايير إلى نوعين: معايير نوعية ومعايير كمية

1_المعايير النوعية : تهتم بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل: نمط الإدارة والملكية، التقنية المستخدمة، نوع الإنتاج، طرق الإنتاج، طرق التوزيع، المعيار القانوني، معيار التنظيم ومعيار التكنولوجيا وقد ورد في كتاب ألفه (E–Staley) (Development Industry Small) أنه يمكن اعتبار مؤسسة أنها صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتان من الخصائص الأربعة التالية : [1]

– استقلالية الإدارة : فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة

– تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد

– المؤسسة نشاطها محليا، إذ أن احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة

– تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط يعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى، حتى وإن اتفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة، إلا أنها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية من بينها:

[1]-بوكريف موسى، **الإستراتيجية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير**، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 10.

العوامل الاقتصادية : تتمثل في التطور المتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة الأخرى، مما يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.

العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإن عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى عكس ذلك إذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.

العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع :

2_المعايير الكمية : يتحدد حجم المؤسسة (كبيرة كانت أم صغيرة) استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف كما قد يتطلب الأمر استخدام أكثر من معيار في نفس الوقت [1]

3_معيار عدد العاملين [2] : يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، فهو من أكثر المعايير شيوعا نظرا لسهولة قيامه عند قياس الحجم، ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتراوح هذا العدد بين 9 و50 عامل و كحد أقصى بين 50 و100 عامل. ولكن في الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في

[1]–صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر 1953ص 12

[2]–برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 افريل 2006، ص 116

المؤسسات الصغيرة بين 200 و500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر إذ يتراوح بين 9 و10 عامل

4_معيار رأس المال: يعتبر رأسا لمال المستخدم بالمنشأة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة، ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، فمثلا في الدول الأسيوية (الهند، كوريا الجنوبية) فإن حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35-200 ألف دولار، في حين يصل إلى 700 ألف دولار في الدول المتقدمة

5_رقم الأعمال [1]: يعتبر من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، إلا أنه تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن أداء المؤسسة، نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال للمؤسسة ويسود الاعتقاد بان ذلك كان نتيجة التطور في الأداء من قبل المؤسسة، ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يتم استخدام الرقم القياسي التوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من التعاريف التي تحاول تحديد الخصائص الكمية والنوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في شكل قوائم تضم نقاط عديدة تصل إلى حد إهمال ميزة التنوع التي يعرفها القطاع، بغرض الوصول إلى تعريف يعتمد عالميا، لذا يجب على التعريف أن يضم المعايير الكمية باعتبارها تسهل العمل التطبيقي، أما المعايير التوعية فتحيط بشكل أفضل بالموضوع المدروس إذ تقترب بشكل واضح من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبين مدى تنوعها.

من هذا وذاك تبين أنه من الصعب الخروج بتعريف موحد متفق عليه لمعايير تقسيم المؤسسات بين جميع بلدان العالم، فعلى سبيل المثال تشير دراسة أجريت في معهد جورجيا للتقنية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هناك أكثر من خمسين تعريف في خمس وسبعين بلدا

[1] -سمية يرولي، **دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة** - مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، (2011/ 2010 ، ص 29-30)

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: الخصائص الايجابية: وتتمثل في [1]:

ا_خصائص تتعلق بالحجم:

ارتفاع القدرة على الابتكار: لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد المبتكر، وكون هذه المؤسسات تنتمي في معظمها للقطاع الخاص فلأصحابها حوافز على العمل والابتكار والتجديد وكذا تحمل المخاطر.

الاتصال الفعال وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق.

لا علاقة تكامل وتعاون مع المؤسسات الكبيرة: لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما إلى منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر في كثير من الأحيان مؤسسات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هاما وضروريا، وارتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما أمرا أساسيا من خلال منتجاتها، وإمدادها بوسائل الإنتاج عن طريق المناولة.

سهولة التأسيس: حيث يسهل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأقل من الناحية القانونية، فإجراءات الإنشاء عادة ما تتميز بالبساطة والوضوح ويكفي الحافز الفردي أو الجماعي لدى المؤسسين

مركز تدريب ذاتي: إن طابع هذه المؤسسات يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب، والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة

[1]-زميت الخير، **مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** –واقع التجربة الجزائرية –مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أكلي محنده اولحاج، البويرة، 2014, 2015، ص 22

ب_خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء والمستخدمين: تتمثل في [1]:

الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين فيها، ومحلية النشاط، هذا ما ينشأ عنه معرفة جيدة للعملاء والعمال المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف إلى حاجاتهم ورغباتهم وتحليلها، وبالتالي الاستجابة لهم ولأي تغير في اتجاههم ومواقفهم ومتطلباتهم

قوة العلاقات بالمجتمع: نظرا إلى طبيعة الشخصية التي يتميز بها التعامل مع العملاء، والمعرفة الشخصية بظروفهم، وظروف وأحوال المجتمع المحلي تكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم، والمجتمع بصفة عامة خير عون وسند لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل

المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم أحيانا على اعتبارات شخصية، كما أن قلة العاملين بهذا النوع من المؤسسات قد يؤدي إلى تشكيل روح الفريق لدى العمال فيما بينهم :

ج_خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم: نذكر منها:

سهولة وبساطة التنظيم: يقوم بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شخص واحد إجمالا، لذلك تتميز بالمرونة وسهولة اتخاذ القرارات وقصر السلم الإداري، وتتميز بنقص الروتين، اختصار استخدام الوثائق وارتفاع مستوى العلاقة الشخصية بين أصحاب المؤسسة والعاملين، وهذا يسمح بالتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لغرض سرعة التنفيذ

قلة التدرج الوظيفي: مما يساعد على اتخاذ القرارات بسرعة وسهولة، كما يمكن من استقرار العاملين بها جراء تمركز القرار في يد صاحب المؤسسة، وبالتالي القدرة على البحث في المشاكل في حينها

المرونة الإدارية وسرعة الاستجابة: حيث تتسم بالقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العاملين او العملاء، إضافة إلى بساطة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل ومركزية القرارات

[1]-زميت الخير، مرجع سبق ذكره، ص 23

النشاط المحدد: تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطا واحدا وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات وطرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس مال محدود جدا أن يقيم مؤسسة صغيرة تؤمن له حياته، لان إجراءات التأسيس ومتطلبات إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطة

الجمع بين الملكية والإدارة: حيث أن صاحب المؤسسة غالبا ما يكون هو المسير ومن ثمة فهو يتمتع باستقلالية تجعل القرار بيده وتتيح له تنفيذ أفكاره، وتسمح بسهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف [1]

د_خصائص مرتبطة برأس المال والانتشار الجغرافي: منها:

محدودية الانتشار الجغرافي: إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط، وتكون بشكل كبير معروفة في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل، والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا

الضالة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر رأس مالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل، مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها، لذا فأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اضطرت إلى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة أو التمويل من مصادر غير رسمية، حتى وإن كانت تكلفتها عالية مقابل الحصول على حرية التصرف في إدارة المؤسسة

ثانيا: الخصائص السلبية:

هي مرتبطة بالمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

معدلات الفشل العالية: هي أهم سلبية تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها عرضة للفشل والتصفية والغلق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أقيمت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تنشأ فإن 50% لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20 % منها فقط تبقى لأكثر من 10

[1]- عمر ثلجي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة**، بحث مقدم للملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 -9 أفريل 2002، ص 85.

سنوات، كما أن هناك دراسية في فرنسا بينت أن حوالي 200.000 مؤسسة تنشأ سنويا حيث نجد أن ثلثها (1/3) يزول بعد ثلاث سنوات، ونصفها بعد 5 سنوات [1]

تكاليف الإنتاج العالية : على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جانبا لا بأس به من المشاريع الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المؤسسات أنشطتها في أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي، التجاري، الزراعي المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: [2]

أولا: مشاريع التنمية الصناعية:

قصد بها المشاريع الإنتاجية أي التي تحول المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، أو مواد كاملة التصنيع، أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة النشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها فيما يلي:

– الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة مثل: صناعة الألبان والمطاحن وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، أي الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا من أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة الإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

– الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف مثل: صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات، لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة

يتحقق نتيجة كبير الحجم، حيث أن كبر حجم وضخامته يساهم في خفض متوسط التكلفة لكل وحدة إنتاجية، حيث أن التكاليف الثابتة يتم تقسيمها على عدد أكبر من المنتجات لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها، وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من الأسواق

---

[1]-حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، بحلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص 168.

[2]-عبد الرزاق خليل، نقموش عادل، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011، ص3

– الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين: منتجات التجارة من أبواب ونوافذ وأثاث وخياطة الملابس

– الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي كمشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية

ثانيا: نشاط التعدين: نذكر منها: [1]

المؤسسات الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المؤسسات التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عمليات تكنولوجية معقدة عند اكتشافها وتقييمها، استخراجها أو تجزئتها، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف ، من أهم ميزات هذه المؤسسات بحد:

– الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف

– لا تستغرق المؤسسات التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت

– غالبا ما تكون هذه المؤسسات حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز

– لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المؤسسات خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل

المناجم المتوسطة: تتواجد في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

ثالثا: مشاريع التنمية الزراعية:

مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه، الخضار، الحبوب، المشاتل، البيوت الزراعية المحمية

مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار، الأغنام، الدواجن، المناحل، الألبان ومشتقاتها

الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

رابعا: مشاريع التنمية الصحية

– إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.

[1]-عبد الرزاق خليل، مرجع سبق ذكره، ص 03

خامسا: مشاريع الخدمات

– الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ.

–خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية، المراكز التجارية أو المطاعم المتميزة

– المطابع، التصوير، الآلة الكاتبة الدهان والطلاء، إصلاح السيارات وقطع الغيار، عمليات الصيانة الدورية.

سادسا: نشاط المقاولات:

يقصد بالمقاولات قيام المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب مثل:[1]

مقاولات الإنشاءات المدنية: مباني، تركيب مباني جاهزة، مطارات، طرق، جسور، سدود وموانئ، شبكات المياه والمجاري مقاولات المؤسسات الكهربائية: محطات توليد الكهرباء، شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي والالكترونيات.

مقاولات المؤسسات الميكانيكية: محطات تحلية المياه أو المصانع.

الفرع السابع: النشاط التجاري:

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أهمها مجال التجزئة

1_متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم.

2_متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن.

3_المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع كالأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة والحقائب.

4_متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبما إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

5_متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل: (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ)

[1]- سلاطنية نجية، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/ 2013 ، ص 23

المبحث الثاني: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة

بقيت القناعة بأهمية المؤسسات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مهيمنة على الفكر الاقتصادي حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، لكن سرعان ما تغيرت هذه القناعة مع ظهور كتاب البروفيسور " **small is beautiful**" فلم تعد هذه الصناعات رمزا للتصنيع والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية وذلك لمدى مساهمتها في التنمية الجهوية في كل المجالات، إضافة إلى كونها مجالا واسعا للتجارب الصناعية، ومصدرا للتجديد والابتكار الدائم للصناعة والتجارة، ومثالا للتنافسية، فقد باتت هذه المؤسسات تمثل أكثر من 90 % من مجموع المشاريع الاقتصادية في العالم ونظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة أصبحت الدول المتقدمة والنامية تولي لها أهمية كبيرة.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول، سواء من حيث عددها او مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، او من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، كما أن منظمة العمل الدولية تعترف أن أكبر عدد من المؤسسات في العالم هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي تستوعب أكبر نسبة من القوة العاملة مما يجعلها تساهم في حل مشاكل الدول الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة، من هنا يجب إعطاء هذه المؤسسات الاهتمام البالغ والمساعدة المادية والاقتصادية والفنية اللازمة [1] ويمكن ذكر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

الفرع الأول: المساهمة في تثمين اليد العاملة وتوفير مناصب الشغل

ترتبط أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الذي تلعبه على مستوى الاستخدام، فيظهر أن لها مساهمة كبيرة حيث تعتبر مخزن للعمالة ذلك أن هذه المؤسسات تستخدم تكنولوجيا تبلغ فيها كثافة اليد العاملة درجة كبيرة، وهو ما جعلها أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة، وخاصة في البلدان النامية التي كما هو معروف تتميز بالتوفير النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، فمن الأنسب لها الاعتماد على هذه المؤسسات كوما عموما اقل امتصاصا لرأس المال وأكثر امتصاصا لليد العاملة، وتشير إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن أغلبية الوظائف الجديدة في العالم هي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتضح ذلك بصورة اكبر

[1]- فريد راتب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998-1999، ص 11.

في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وإعادة هيكلة اقتصادياتها، ففي الهند مثلا: تستوعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة 50% من إجمالي العمالة، وفي ايطاليا تستوعب 81 % من إجمالي اليد العاملة، وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي آلية أكثر ملائمة للتخفيض من حدة البطالة السائدة، وفي هذا السياق قامت عدة دول بإنشاء جمعيات حكومية وخاصة تسعى لتشغيل الشباب، وإقامة برامج تدريبية لهم في تزويدهم بالمهارات الفنية والإدارية اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق من أجل إحداث توازن جهوي [1]

توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة من خلال

جدول رقم (01): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينيات

الدولة	نسبة العمالة الموظفة %	مساهمتها في الناتج الاجمالي %
الولايات المتحدة الامريكية	53.7	48
المانيا	65.7	34.9
بريطانيا	67.2	30
فرنسا	69	61.8
ايطاليا	49	40.5
اليابان	73.8	27.1

المصدر: صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، 2004، ص 25.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العمالة الموظفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج الإجمالي تختلف من دولة إلى أخرى، حيث نجدها في اليابان تفوق 73% ونسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي لا تتعدى 30%، في حين أننا نجد نسبة توظيف اليد العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ضئيلة مقارنة باليابان إلا أن مساهمتها في الناتج الإجمالي تصل إلى 50%، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها اعتماد اليابان على المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]– سمية بروبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34

الفرع الثاني: المساهمة في توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة

غالبا ما تلعب هذه المؤسسات دور الموزع والمورد او الوكيل للمؤسسات الكبرى، فمثلا: شركة" **IMB**" تتعاقد مع 300 شركة صغيرة في مختلف أنحاء العالم، لتقديم خدمات الصيانة لعملائها وتقوم بدور أساسي كمؤسسات مغذية للشركات العملاقة، فشركة" **TOYOTA**" تعتمد في تجميع الأجزاء المختلفة لسياراتها على المؤسسات الصغيرة التي تزودها بالمكونات المختلفة [1]

الفرع الثالث: المساهمة في زيادة الاستثمارات الأجنبية

بينت الدراسات على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الاستثمارات الأجنبية والانفتاح على حلقات تكنولوجية مهمة تساهم في دفع النشاط الاقتصادي، ففي تقرير صادر عن منظمة "الأونكتاد" ومن خلال دراسة ميدانية ودراسة حالات عديدة لبلدان النمور الأسيوية بعدما عصفت بها الأزمة المالية عام 1997 تي تسببت في إلحاق خسائر مالية بهذه الدول، توصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على استقطاب قدر قليل من الاستثمارات الأجنبية، وان ترفع حصة بلدانها لأكثر من 10 % من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك قابلية هذه المؤسسات للدخول في مشاريع مع شركاء أجانب، وفي هذا السياق نجد أن تونس والمغرب قد تمكنتا من جذب المستثمرين الأجانب خاصة في الصناعات النسيجية والغذائية نتيجة للانفتاح الاقتصادي السائد.

الفرع الرابع: المساهمة في تكوين الدخل الوطني

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها، ففترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية، كما توفر سلعا وخدمات استهلاكية نهائية ووسيطيه، الأمر الذي ينعكس على الدخل فلقد قدرت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن بنحو 96% من الناتج الإجمالي وحوالي 77 % في الجزائر و25 % في السعودية و 40% في مصر [2]

الفرع الخامس: المساهمة في التجارة الخارجية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما لترقية الصادرات، وهذا من خلال توفيرها منتجات تنافسية قابلة للتصدير، ويتم هذا باستغلال الموارد المتوفرة محليا، وهذا استنادا على تحارب بعض الدول التي انتهجت سياسة التصنيع

[1]- محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2002 -2003، ص 67.

[2]- نشأت مجيد حسن الونداوي، **أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق**، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 06، العدد 03، العراق، 2008، ص 124.

من اجل التصدير اعتمادا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمثلا في ألمانيا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطة بنسبة 20 % من صادرات الصناعات الكبيرة، وهذه التقديرات جاءت حسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في نفس الوقت قطاعا هاما أيضا في خفض الواردات وهذا من خلال توفير احتياجات البلد من مختلف السلع والخدمات بدلا من استيرادها خاصة بالنسبة للدول النامية، والتي تقسم إلى دول نفطية تملك فائضا في الميزان التجاري مبنيا على النفط، ودول غير نفطية تعاني من عجز في الميزان التجاري [1]

الفرع السادس: قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد

إن المؤسسات تمتاز بجهودها الحثيثة لتطوير منتجاتها وتحسينها او تطوير استخدامات جديدة لها ونلمس ذلك من خلال الجوانب التالية: [2]

– ففي مجال الإبداع (خلق الأفكار) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بذلك في مختلف قطاعات المتواجدة بها، ويعود ذلك في بعض جوانبه الى المرونة التي تتمتع بها مثل هذه المؤسسات من جهة، وعدم تحول أنشطة البحث والتطوير فيها إلى آليات عمل تثقل سرعة التغيير، وضرورة استيراد الأموال المنفقة على هذه الأنشطة (خاصة المؤسسات الكبيرة) وبذلك تتباطأ إمكانية طرح الأفكار

– أما في مجال الابتكار فان المؤسسات الصغيرة تمتاز بقدرة عالية على الابتكار، حيث تبذل الجهود لتطوير منتجات جديدة، أو تحسين ما هو موجود او تطوير الاستخدامات الجديدة لها، كما يلاحظ أن الاختراعات التي تعبر عن ابتكار شيء جديد غير موجود في أي مكان سمة مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هكذا لعبت الورش والأعمال الصغيرة باعتبارهم رياديون في تقديم ابتكارات عديدة ومتواصلة في مجالات اقتصادية مهمة، مثل صناعة الكاميرات والحواسيب والعديد من التطورات في الأجهزة الطبية

– أما في مجال التحسين فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في مجال التحسين المستمر من هنا نستنتج أن أصحاب المشاريع الصغيرة لهم دور مهم في طرح ابتكارات جديدة وإثباتها على نطاق ضيق قبل أن تصل إلى مرحلة النمو والتكامل إذا كان بالإمكان التوصل إليها، وفي هذه المرحلة قد يستخدم المشروع الصغير أساليب الإنتاج

[1]– زميت الخير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[2]–طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة الأعمال وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، ط1، دار وائل، عمان،2009 ص 35.

على نطاق واسع إذا كان بالإمكان توقير الرأسمال الضروري، أو يقوم ببيع الابتكار إلى مؤسسة أكبر، لها القدرة على تحويل العملية.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: المساهمة في تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات مما يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة [1]

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة مصدر للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات

حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه، عبر إقامة وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفئات لا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مؤسسات كبيرة، حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يمكن من دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يسود عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع

الفرع الثالث: المساهمة في نشر فكر وثقافة الأعمال الحرة

– توفير التشغيل الذاتي وتشجيع الاستثمار فيها نظرا لحاجتها لرأسمال محدود لبداية النشاط.

الفرع الرابع: المساهمة في تنمية المناطق الريفية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنى التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية، وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية [2]

الفرع الخامس: المساهمة في التوزيع العادل للمداخيل في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف

سية واحدة، ويعمل بها عدد هائل من العمال، يؤدي ذلك إلى توزيع عادل للمداخيل المتاحة، وهذا النمط لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة، والتي لا تعمل في ظروف تنافسية.

---

[1]–رابح خولي ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008ص 54.

[2]-جمال بلخياط جميل، **مرجع سبق ذكره** ،ص 03

الفرع السادس: المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع الأقاليم، ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح بتنويع الهيكل الصناعي، حيث يكون الطلب على احد المنتجات محدودا قد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا الدور، كذلك قد يكون من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لحساب المؤسسات الكبرى وبدورها تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا الدور .

كمحصلة عامة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها قدرة كبيرة على المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للدول، كما أن لها أهمية على مستوى الفرد في إثبات ذاته كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية، لأنها توفر فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العلمية والعملية [1]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

بما أن نموذج التنمية المستدامة يستوعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتطرق لها سابقا، فهنا تم التركيز فقط على الجانب البيئي تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخصوصية حجمها، الدور الملحوظ لمسؤولياتها فهي تتحكم في تأثيرها على المجتمع لكن بطريقة شكلية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وفي تحقيق أجرته الشبكة الأوروبية للبحث سنة 2001 أثبتت أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبنت ممارسات اجتماعية وبيئية مستدامة، وغالبا ما كانت تعتبرها كممارسات مسؤولة عن تسيير المؤسسة، ويعد التزام هذه المؤسسات

في المجال الاجتماعي خارجا عن استراتيجيتها التجارية، ولكن في نفس الوقت هو إجراء ينبع عن إدراك وفهم أخلاقيات مسؤولية المؤسسة.

إن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهوم التنمية المستدامة يشكل إشهارا لا يستهان به، لأنه يعمل على تقويتها والسماح لها بالبقاء والتطور، وفي الواقع هناك العديد من الأنشطة داخل المؤسسات الكبيرة يتم مناولتها أو توكيلها إلى أعوان خارجيين وغالبا ما تكون هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم تحسيس الأطراف تعامل معها بالبيئة

[1]–محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 13.

وتحضيرها للاستجابة لمتطلباتها، ويتعين على المؤسسات الآمرة ضمان أن المؤسسة المناولة مؤهلة لإنجاز هذه المهمة، وذلك باحترام المعايير البيئية كحصولها على شهادة (**14000/ISO**)

المبحث الثالث: الصعوبات والتحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات سواء الصغيرة، المتوسطة أو الكبيرة العديد من المعوقات والصعوبات التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تختلف شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسارها وتهديدها لوجودها، أو احتمالات نموها من مؤسسة إلى أخرى، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإمكانية إيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها.

المطلب الأول: الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: صعوبات المحيط الداخلي

أولا: صعوبات تتعلق بالموارد البشرية :

عدم كفاءة الإدارة: إن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتيح حرية الدخول للنشاط بالنسبة إلى الأفراد على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بساطة الهيكل التنظيمي لأن هذه المؤسسات تدار بواسطة صاحبها الذي يتخذ جميع القرارات الهامة، وهذا الاعتماد المباشر على صاحب المؤسسة هو في جميع النواحي الإدارية، يعاب عليه أن قدرة الشخص الواحد محدودة غالبا، حيث يعتمد صاحب المؤسسة على الخبرة والفطرة وهما عاملان ينقصهما الكثير بالنسبة للنواحي الإدارية، وبذلك لا تتوافر الخبرة الإدارية الكافية، أو عدم القدرة على اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعمق من المشاكل الأساسية لنجاح هذه المؤسسات، فصاحبها لا تتوفر لديه القدرة على العمل بنجاح أو يفتقر إلى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل [1]

الصعوبات المتعلقة بالعمالة المدربة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق، فهذه المؤسسات ليس لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية، والعناصر المدربة تدريبا جيدا، نتيجة لندرة اليد العاملة أو لتفضيل العمالة الماهرة للمؤسسات الكبرى نتيجة الأجور المرتفعة وتمسك العمال ورغبتهم القوية في العمل في المنظمات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام لتوافر الاستقرار الوظيفي، وينجر عنها انخفاض إنتاجية العمال نتيجة لعدم القدرة على التدريب لمحدودية الإمكانيات، كما قد ينتج عنه تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى

[1]- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2009، ص 19.

المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور والمزايا الأفضل، إضافة إلى توافر فرص أكبر للترقية مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم، وهو من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف [1]

نقص الرشادة في التسيير: إن ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات يرجع بالأساس إلى افتقار معظم المسيرين للتفكير الديناميكي، الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة بما يساير المنافسة غير المتكافئة من جهة، والتغيرات المتتالية للمحيط الاجتماعي والإداري والسياسي من جهة أخرى، حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات [2]

ثانيا: صعوبات تتعلق بالمواد الأولية

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المواد الأولية سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء المكونات، مما يجعلها غير قادرة على تدعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة. ومن أهم المشكلات المتعلقة بالمواد الأولية نجد:

- عدم وجود أجهزة متخصصة تتولى القيام بعمليات الاستيراد لصالح هذا النوع من المؤسسات؛
- لا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الامتيازات والخصومات التي تمنح عند شراء بعض المواد الأولية لاحتياجاتها المحدودة
- تفضيل الموردين التعامل مع المؤسسات الكبرى على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قد تحصل على مواد أولية منخفضة الجودة ورديئة، مما يؤثر على جودة الإنتاج وعلى قدرتها التنافسية
- هناك مشاكل تتعلق بالحصول على المواد الأولية نتيجة لقصور في التمويل

[1]- عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 28 / 25 ماي 2003، ص 05.

[2]- برحومة عبد الحميد ومهديد فاطمة الزهراء، **دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 242.

ثالثا: صعوبات تتعلق بنقص الخبرة المتعلقة بالمعلومات

-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل حقيقة في التجديد ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية او في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض من جهة أخرى، وتتمثل هذه المشاكل أساسا في:

- نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، ونقص في المعلومات لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو مديرها حيال ذلك من القوانين والقرارات الحكومية مثل: القيد في السجل التجاري، والحوافز الضريبية واستقدام العمالة، التأمينات الاجتماعية وقوانين العمل وغيرها

-صعوبة الوصول للمعلومات الكافية لدى المستثمر عن المشروع الذي ينوي تنفيذه أو القيام به في التوقيت المناسب.

- تكرار النشاط الواحد في أكثر من مؤسسة وفي نفس المنطقة لعدم دراسة الخريطة الكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دراسات جدوى مؤثرة ومستمرة عبر الزمن فتكون نتيجة الفشل وعدم الاستمرارية.

رابعا: الصعوبات الفنية والاستشارية: يمكن رصدهما معا فيما يلي:

النمو غير المسيطر عليه: يعتبر النمو حالة طبيعية ومرغوبا فيها في كل المؤسسات لكن، النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطرا عليه، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المؤسسة وليس عن طريق الاقتراض [1]، كما يتطلب التوسع تغييرات أساسية في تركيبة المؤسسة، أسلوب العمل، حجم المخزون السلعي، إجراءات الرقابة المالية، تعيين أفراد جدد إلى جانب الخبرات الإدارية، فبزيادة حجم العمل وزيادة تعقيده تزداد المشاكل وتتعقد، مما يتطلب من المدير طريقة للتعامل معها.

الموقع غير الملائم: تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمؤسسة مزيجا من العلم والفن، وغالبا ما يتم اختيار مواقع العمل دون دراسة جيدة، ودون بحث وتخطيط فعملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ليس بمجرد وجود بناية شاغرة، ويجب أن لا يترك للفرصة، وتظهر أهميته بشكل خاص في تجارة التجزئة التي تكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع، بالإضافة إلى ما سبق يجب على مالك المؤسسية الموازنة بين تكلفة الموقع وتأثيره على المبيعات.

[1]-ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

عدم القدرة على التحول: بعد بدء العمل بفترة ونموه، فإن ذلك يتطلب أسلوبا إداريا مختلفا، فالسياسات التي كانت مناسبة وأدت إلى تحقيق الأرباح في بداية العمل تصبح غير مناسبة بتوسع العمل ونموه، او تصبح الإدارة غير فعالة، فالنمو يتطلب تفويضا للصلاحيات وهذا ما يرفضه العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما انه يتطلب قدرات جديدة لا تتوفر لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما قد يؤدي إلى فشله.

عدم التأكد : تعتبر كثرة إصدار القوانين وتعديلاتها من ابرز العوامل التي تزيد من درجة عدم التأكد التي تعيش فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن عدم الاستقرار السياسي وعدم تحديد توجه السياسة العامة تجاه هذه المؤسسات خصوصا في حالة التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجذرية- يزيد المناخ الاستثماري العام تدهورا، مما ينتج عنه إحجام الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الدخول في الاستثمارات من هذا النوع، وجميع العوامل السابقة تؤدي إلى ظهور عنصر عدم التأكد، الذي يقف حجر عثرة أمام نمو وازدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الصعوبات الاستشارية تتمثل أبرزها في:

- الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفشل في بدايتها لافتقار أصحابها للاستشارات الكافية والصحيحة والتي عادة ما يحتاجها للتأكد من صحة الخطوات والقرارات التي يتخذها، سواء تلك الخاصة بتأسيس مشروع أو إدارته او تسويق منتجاته

- الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى استشارات فنية وذلك لقلة خبرتها وعدم تمكنها من الاستعانة بمتخصصين في المجالات التي تحتاجها

- افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض البيانات المهمة التي قد تساعدهم على إنشاء مؤسساتهم بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، فالمستثمرون بحاجة إلى بيانات عن الأسواق والمنافسين والتصدير ... الخ، كل ذلك لا يأتي إلا من خلال وجود من يستشيرهم باستمرار

- الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى بيانات عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجونها، لذا فهم بحاجة إلى استشارة دائمة في هذا المجال

- من المشاكل التي ربما تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم إلمام مسيريها بفنون التعامل مع الأزمات المالية والإدارية لذا فهم بحاجة إلى من يساعدهم ويقدم لهم النصح

الفرع الثاني: صعوبات المحيط الخارجي

أولا: الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العثور على الأرض اللازمة لإقامة ورشات، أو المصنع أو المتجر نظرا لحظر إقامة بعض هذه الأنشطة في مناطق معينة [1]، للتخفيف من التكدس السكاني والعمراني، أو لاعتبارات تتعلق بالتلوث البيئي او لارتفاع تكلفة الأراضي في المواقع المتميزة القريبة من الأسواق، كما لا يتوفر الحافز لدى صاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإقامة مشروعه في المناطق الجديدة نظرا لافتقارها لخدمات المرافق العامة والبعد عن المؤسسات الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة ولصغر التجمعات السكانية المتوطنة بهذه المناطق، وبالتالي محدودية الأسواق المتاحة لمنتجات أو خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بالجانب المالي

ا_صعوبة التمويل: من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجد مشكلة التمويل، وخاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية [2] :

1_ محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات: إن تكلفة التمويل ومشكلة الضمانات قد أصبحتا تحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية عائقا لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2_محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالصيغ والإجراءات: يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغة وتعقيداته الإجرائية والتوثيقية، ذلك أن الوساطة المالية والمنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث ظهر وكأنهما تجاوزتهما الأحداث؛

3_محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويات: إن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم، ومن حيث المشروطية ومن ناحية الأولويات وخاصة في ظل انفتاح الاقتصاد، حيث انعكس ذلك على حرمان الأنشطة الإنتاجية وفي آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة، وتوسعت الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل بسبب الانفتاح

[1]–موسى رحماني وبوزاهر نسرين، **مرجع سبق ذكره**، ص 2

[2]–صالحي صالح، **أساليب تشمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004 ، ص 40.

غير المضبوط للاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك إلى ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد.

ب_الرسوم الجمركية: يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي.

ج_الضرائب والتأمينات: بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

د_مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة: عادة ما تنتهج الدول سياسات نقدية مختلفة تعطي للمؤسسات أولوية في التمويل بمساندة المؤسسات الناشئة والمتعثرة، وخاصة في مراحل الإعداد والتخطيط والتشغيل للطاقات الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات التي تمنح للمؤسسات وخاصة الصغيرة منها لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مقيدة بالأعباء الثابتة تلك الأعباء التي لا تتغير بتغير حجم النشاط أي أنها تبقى ثابتة بغض النظر عن كمية الإنتاج خلال فترات الإعداد الأولي، مما يمنعها من السداد ومنه التعثر والبحث عن جدولة القروض المتعثرة، ولذلك تتزايد أعداد المؤسسات المتعثرة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتلك المؤسسات [1]

ثالثا: الصعوبات المتعلقة بالتسويق

-عدم ثبات الإنتاج من موسم لآخر مما يؤدي إلى فائض في الطلب تارة وفي العرض تارة أخرى تشابه منتجات هذه المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون الأخذ بالاعتبار الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية أو الإقليمية، مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها

- نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية التسويقية، وذلك بسبب قلة القدرات المالية او حفاظا على أسرار وخصوصيات النشاط

[1]-صالحي صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

- صعوبة الوصول إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة لبعض الأسباب التجارية السائدة في الدول النامية والمتقدمة منها:
- اختلاف القوانين والمعايير بين البلدان المصدرة والمستوردة المتعلقة بأمور الاستيراد والتصدير
- تعقيد الإجراءات الخاصة بالتصدير
- إتباع سياسية الحماية الجمركية والتقنين
- تعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها بشكل مسبق
- انتشار الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على الأسواق المحلية لكثير من الدول النامية من خلال صادرات منتجات بواسطة فروعها المنتشرة في أسواق كثيرة

رابعا: مشكلة الإطار التنظيمي وتعدد جهات الاختصاص

من أهم العوامل التي تعوق حركة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعدد الهيئات والأجهزة العامة التي تتولى الإشراف والرقابة على هذا القطاع وما يتبع ذلك من تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض، ويترتب على تعدد الجهات الإشرافية كثرة الإجراءات المطلوبة، مثل إجراءات الموافقة على إقامة المؤسسة وعلى الموقع وتخصيص الأرض والحصول على ترخيص البناء وتراخيص الاستيراد للآلات والمعدات ومستلزمات التشغيل، وتتعدد الجهات التي يتعامل معها أصحاب هذه المؤسسات الاستخراج الوثائق اللازمة والشروط الإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو كجهات رقابية على المؤسسة التأمينات، السجل التجاري، الضرائب، الصحة، البيئة... الخ)، كما يقتضي ممارسة عمليات المعاينة التي وبما الجهات المختصة للتأكد من تحقق الشروط خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص.

خامسا: الصعوبات المتعلقة بالإدارة والتنظيم هي صعوبات إدارية وقانونية

حيث لازالت الإدارة في كثير من البلدان النامية تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي وتعدد مراكز اتخاذ القرار، المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص القانونية وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات، مما يعجزها ويحد من قدراتها على العمل والانطلاق لمواكبة المتغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي فرضتها ظاهرة العولمة التي انجر عنها إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، وما نتج عنها من

تغيرات في التكنولوجيا والاتصال، والمنافسة المتزايدة من خلال سعيها إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر أرجاء العالم، أو بعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة

على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، مما يعني الزيادة الشديدة في المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية مما يؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى فقدان العديد من الفرص في السوق المحلية التي أصبحت مفتوحة على مصراعيها للمنتجات الأجنبية، ومن جانب آخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية أن تنافس المنتجات في بلادها ويمكن رصدها فيما يلي:

ثورة المعلومات : يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه اسم " الثورة الصناعية الثالثة" والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير التحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم أو الإنتاج الكبير، ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

التطور التكنولوجي : لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة

كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسة، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت.

عالمية الجودة: ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من اجل ذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من متطلبات عالمية للتوحيد القياسي مثل: **ISO** [1] بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

عالمية الحد من التلوث التنمية المستدامة: لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات، أصبح لزاما عليها ترشيد استخداماتها للموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية، إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة وهناك تحديات أخرى تتمثل في:

التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو المؤسسات الأجنبية.

التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية وسيعزز من توجه العديد من الدول إلى التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإصلاح الاقتصادي: تبنت اغلب الدول النامية سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي، حيث انضم أغلبها إلى المنظمة العالمية للتجارة (**OMC**)، كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله كما تبنت برامج خوصصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة، كل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكفل قدرتها على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمته في استحقاقات إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي.

[1]–برودي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

خاتمة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاقتصاديات الدول المتطورة والنامية على السواء، ورغم صغر حجم هذه المؤسسات وبساطة تنظيمها وانخفاض رأس مالها، إلا أن هذا ساعد على سهولة انتشارها بكثرة وأكسبها أهمية كبيرة وذلك عن طريق المساهمة في استيعاب اليد العاملة وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اصطدمت بعدة عقبات حدت من أدائها ، كالصعوبات المالية والإدارية والقانونية والمنافسة الحادة بالإضافة إلى نقص الخبرة ...

كل تلك الصعوبات ساعدت على ابتكار آلية لدعم هذه المؤسسات حتى تواجهها، ألا وهي حاضنات الأعمال، وهي من أبرز الآليات التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة وأكثرها فاعلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

حاضنات الاعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تحتاج المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها إلى ظروف مواتية للعمل وإلى أنشطة بيانات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، إذ تعجز هذه المؤسسات على مواجهة ظروف بيئتها، سواء فيما يتعلق بالموارد والبنى الارتكازية، أو التعامل مع الأسواق المحلية والدولية، وإذا كان الأمر كذلك للمشروعات القائمة، فالحال سيغدو أكثر صعوبة من الجديدة منها، استوجب ذلك احتضان تلك مؤسسات وتوفير أسس نشأتها واستمرارها من خلال هيئات، وجهات توفر كافة أشكال المساعدات بدءا بدراسات الجدوى ومصادر التمويل ثم الاستثمارات الصناعية والتسويقية وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير بذلك تشكلت حاضنات الأعمال بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعة لممارسة دورها الاستراتيجي الذي يتمحور حول إسهامها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف الشركات المتطورة ذات الموارد والقدرات الفريدة التي أهلتها لتحقيق وامتلاك المزايا التنافسية واستدامتها، فضلا عن إسهامها المباشر في إشباع جزء أساسي ومهم من الحاجات والرغبات المتجددة للزبائن

المبحث الأول: مضمون حاضنات الأعمال

بالرغم من أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم اقتصاديات العديد من الدول، إلا أن نسبة فشل هذه المشاريع وانسحابها من السوق، يحث على ضرورة إيجاد حلول جذرية تساعدها على مواصلة مشوارها وهذا ما دأبت إليه العديد من الدول، حيث أظهرت الدراسات الحديثة أهمية الاهتمام بمتابعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمها ومساعدتها للدخول في مجال السبق والتنافس، من خلال خلق هيئة تحمل على عاتقها مسؤولية توجيه ودعم نشاطها الإنتاجي والتسويقي ... الخ، وتزويدها بمختلف الآليات لتحقيق نجاحات مستقبلية، أطلق عليها حاضنات الأعمال التي أثبتت نجاعتها في مساندة، دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجميع المبادرات خاصة في الدول المتقدمة وبالتالي المحافظة على اعلي نسبة تشغيل.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال، نشأتها ومراحل تطورها

ظهرت الحاجة إلى إنشاء الحاضنات والتي تعتبر إحدى أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أن الحاضنات هي مؤسسات تقدم خدمات الشباب يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة، وتقدم الحاضنات إلى المبادرين الذين هم تحت رعايتها مجموعة من الدعم والخدمات التي تتيح لهم الفرصة في تأسيس مشروع متكامل بمفردهم فور تخرجهم من الحاضنة

الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال

تعددت المفاهيم والتعريفات لحاضنات الأعمال سواء على المستوي العربي أو الدولي نذكر منها:

تعريف : بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة، الخدمات المساعدة، المساعدات المالية، الإدارية والفنية المنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة، كما توفر فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية، التجهيزات، الآلات، التأجير ونقل التقنيات وغيرها

تعريف الاسكوا: إن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي في طور الإنشاء واستنادا إلى إحدى منظماتها الاسكوا عرفت حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرها وعلاقاتها بالرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة مصغرة بهدف تحقيق أعباء مرحلة الانطلاق [1]

[1]-عبد السلام ابو حف، **العولمة وحاضنات الأعمال، حالات عملية وحلول مشكلات**، مطبعة الإشعاع الفنية،ط1، الإسكندرية 2002، ص 9

كما تعرف حاضنات الأعمال: مؤسسات قائمة بذاتها لها كيان قانوني تعمل على توفير جملة من خدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) كما يمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة وأن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة [1]

مع الأخذ بعين الاعتبار أن عضوية المنشأة في الحاضنة من الممكن أن يستمر طوال فترة حياتها بشرط الإفصاح عن هذه الرغبة بين المنشاة والحاضنة بسبب حاجتها وظروفها ونظامها في نفس الوقت. أوضح المشرع الجزائري وفق المرسوم رقم 03_78 الصادر في فيفري 2003 م، مفهوم مشاتل المؤسسات التي من أشكالها المحضنة والتي عرفها على أنها: "هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، كما اهتم المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم مساعدات من قبل:

* وكالة ترقية ودعم الاستثمار (**ASPI**)

* الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**).

كما يتضح من التعاريف انه من الصعب وضع تعريف يشمل جميع أنواع الحاضنات وهذا باختلاف النقاط التالية:

– المكان الذي تشغله (حاضنات لها مبالغ خاصة وحاضنات افتراضية) الإدارة والتنظيم الخدمات المقدمة الجهات التي ترتبط بما على ضوء التعاريف السابقة يمكن تمثيل حاضنات الأعمال بالشكل التالي:

جدول رقم 02 : يوضح مخطط تعريف حاضنات الاعمال

محاضنة	المبادرين
	تطلعات
	افكار
ولادة المشروع	خبرة
	تسهيلات
	علاقات
	اموال
	خبرات
	استثمارات

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 03_78 المؤرخ في 25 فبراير 2003**، المؤسسات، العدد 67، ص11.

نمو المشروع واستقراره	تنافس
	ابداعات

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التعاريف السابقة يستخلص من الشكل:

– تمثل حاضنات الأعمال، مؤسسات تملك خبرات، تسهيلات تكنولوجية و/أو مهارية مستلزمات مادية، وعلاقات واسعة فضلا عن الأموال

– تتخذ حاضنات الأعمال موقعا وسطيا بين ولادة المشروع (ولادة ضعيفة غير متكاملة) لتحتضنه وترعاه إلى أن تدفعه إلى عالم المنافسة الخارجية وهو في مرحلة النمو والاستقرار

– تنتهي مدة حاضنات الأعمال بوقوف المشروع معتمدا على ذاته، لتتحول الحاضنات إلى مشاريع اخرى بأمس الحاجة إلى الحاضنة

الفرع الثاني: نشأة حاضنات الأعمال

لقد نشأت فكرة الحاضنات في أواخر الثمانينات بالعودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة تنمية روح المبادرة والترويج لها، ولهذا فان الهدف الأساسي الأول للحاضنات هو الترويج لروح الريادة ومساندة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق [1]

لقد انبثقت الحاضنات نتيجة لما يلي : [2]

– محاولة استخدام مباني، مصانع عتيقة مهجورة من مناطق فقيرة، في الوسط الغربي والشمال الشرقي للولاية بتقسيمها بين شركات صغيرة

– بتجربة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية بتبني عمليات الابتكار ومخاطرات الأعمال في الجامعات الكبرى

– نجمت عن مبادرات من قبل عدة مستثمرين مغامرين، من الأفراد ومجموعات الناجحين الذين رغبوا في نقل خبراتهم إلى المؤسسات الجديدة في مناخ يشجع على ابتكار التقنيات الناجحة وتسويقها أي أن فلسفة الحاضنات تقوم على فكرة توفير آليات للمشروعات في بدايتها لتتحول إلى مشروعات أكثر صلابة توفر فرص عمل وتطرح أفكار جديدة وتقنيات حديثة.

---

[1]-نجيبة سلاطنية، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014، ص 33.

[2]-محمد نور بن ياسين فطاني، **حاضنات الأعمال، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات**، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1426هـ، ص 19-20.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال [1]، فقد أنشئت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي الباتافيا بمدينة نيويورك وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز أعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم يا ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال نشطة ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بحاضنة

لا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم هو **Batavia Industriel Center** حيث انبثق منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتبعها العديد من دول العالم بالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك العبقرية وأقامت حاضنة أعمال في أوربا عام 1986 أما على المستوى العربي فان مصر تعد أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998، تشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الوطنية لحاضنة الأعمال [2] حيث يتراوح عددها على مستوى العالم 2000 إلى 3000 حاضنة الآن منها على الأقل 800 حاضنة بأمريكا الشمالية، أكثر من نصفها تم إنشاؤها عام 1992 في الولايات المتحدة وقد ساعدت هذه الحاضنات في دخول 20000 شركة ناجحة في و السوق، ونتيجة لنجاح حاضنات الأعمال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وانتشارها في و مختلف دول العالم، فقد تطور عددها ليصل إلى أكثر من 3500 حاضنة في العالم، منها أكثر من 900 حاضنة لن (خلال سنة 2000) في الولايات المتحدة وحدها، 75% منها حاضنات لا تهدف إلى الربح، وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA أن نسبة 87 % من المؤسسات الخارجة من الحاضنات مازالت عمل بشكل جيد. وفي سنة 2000 وجد أن أكثر من 2500 حاضنة موجودة خارج الولايات المتحدة منها 1000 حاضنة بدول الإتحاد الأوربي (حوالي 200 حاضنة في فرنسا و100 حاضنة في بريطانيا، وحوالي 300 حاضنة في –ألمانيا)، أما في الدول النامية فقد قدر عدد حاضنات الأعمال ب 500 حاضنة (عام 1997)

منها 300 حاضنة في كوريا، و465 حاضنة بالصين (عام 2002)، وفي البرازيل قدر عدد حاضنات الأعمال (عام 2001) بما يقارب 150 حاضنة[3]

[1]-عاطف الشبراوي **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم**، 2005، ص11

[2]- عبد السلام أبو تحف **حاضنات الأعمال فرص جديدة للاستثمار وآليات الدعم المؤسسات الصغيرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر2001 ص 12

[3]- www.npc.gov.ly, consulté le :10/02/2016

الفرع الثالث: مراحل تطور حاضنات الأعمال

إن حاضنة الأعمال تعتبر كأي مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مرورا بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء أي تسجيل المشروع، وبشكل عام فإن أي حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بثلاث مراحل أساسية هي: وفيما يلي شرح مختصر لكل مرحلة من هذه المراحل: [1]

أولا: مرحلة التأسيس والبناء : تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وتحديد طاقم التأسيس وأعضاء المنشاة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين.

ثانيا : مرحلة التطور : هنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم، كل ذلك من أجل أن يكون لها حضور في المجتمع وقدرة على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل، وهذا لا يغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من أجل تطوير نفسها وتقييم أدائها ومدى تأثيرها على بيئتها، كل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج

ثالثا : مرحلة الحاضنة الناضجة : الهدف العام للحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل، بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء أكانت مالية، فنية، إدارية، قانونية بشكل دائم، بحيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم مؤسسات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته

– نلاحظ أن معظم الحاضنات تقف في المرحلة الثانية ولا يوجد لدينا خاصة في الدول العربية حاضنات لديها اكتفاء ذاتي وتعتمد على نفسها فيتوفر ما تحتاج إليه وحتى على مستوى التمويل وتبقى دائما بحاجة إلى الدعم الخارجي والحكومي بعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها

– توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المشاريع الصغيرة على التطور والنمو ولاسيما أن المشاريع الصغيرة اب مدة زمنية لا بأس بها في الحاضنة وسوف تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج إلى السوق

– تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع من حيث تقديم المساعدة على تطوير ونمو مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة

[1]–احمد عبد الرحمان علي، **الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال، دور صناعة الأعمال**، عمان، 2005 ص 553-559

– العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهدافا لحاضنة

– تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للمؤسسات سواء أكانت فنية، إدارية، ومالية، التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ

بذلك تمثل حاضنات الأعمال أحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المؤسسات في حاضنات الأعمال، على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية الفكر لأصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي، داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبيا، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجيا، وتيسير فترة البدء في إقامة المشروع وذلك من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات، ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، إلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية؛ فهي تقدم أيضا المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان، وتبعا لطبيعة المشروعات [1]

المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال، أبرز خصائصها والية عملها

بالرغم من قصر عمر حاضنات الأعمال في العالم فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب نشاطها الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائص تميزها عن غيرها وتعتبر هذه الحاضنات بأنواعها المختلفة مكان مجهز يعمل على استضافة المشروعات وخاصة الصغيرة التي يخشى عدم نجاحها في السوق، ويوفر لها البيئة المناسبة للوصول إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع إضافة إلى آلية عمل تميزها.

الفرع الأول: أنواع حاضنات الأعمال :

بالرغم من حداثة فكرة إطلاق حاضنات الأعمال في العالم، فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائصها التي تميزها عن غيرها.

[1]-احمد عبد الرحمان على،**مرجع سبق ذكره**، ص 559.

أولا: تصنيف الحاضنات حسب الأجيال :

1_حاضنات الجيل الأول (حاضنات التقنية الأساسية): وتدعم المنظمات التي يكون رأس المال الأكبر اتجاها هو المعرفة مثل الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق بمجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية [1]

2_حاضنات الجيل الثاني (ذات القاعدة التقليدية): تضم المنظمات الزراعية والصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية وغير ذلك، وتدعم من طرف مراكز الأبحاث والمدارس الفنية وترتبط بالجماعات المحلية والجمعيات مثل الغرف التجارية والصناعية.

3_حاضنات الجيل الثالث (مراكز التجديد): تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.

ثانيا: تصنيف الحاضنات حسب الهدف

من إقامتها تصنف الحاضنات حسب الهدف من إقامتها كما يلي:

1_حاضنات ذات الخدمات الكاملة: هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء كانت مالية أو تسويقية أو استشارية وحتى توفير المكان الإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة، ويتم اختيار المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناءا على دراسة الجدوى الاقتصادية

2_الحاضنات المجازية: هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وآلية عملها، فهو يعمل مع استمرار تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي تخرجت منها وبعد فترة الانطلاق، وحتى أنها تعمل على تقديم خدمات للمشاريع خارج حدود الحاضنة، بمعنى عدم الحاجة إلى مساحة ومبنى مجهز داخل الحاضنة للمشاريع الصغيرة وإنما تعمل الحاضنات على تقديم الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة [2]

3_حاضنات مرتبطة بمؤسسات كبيرة: هذا النوع من الحاضنة يعتبر بمثابة مساعدة للمؤسسات الكبيرة في الحفاظ على سمعتها والحفاظ عليها من المخاطرة، ترتكز هذه النوعية من حاضنات المشاريع على استغلال آلية الحاضنات في إنجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو استحداث تكنولوجيات من خلال تعميق الشراكة بين بعض المؤسسات الكبيرة وأصحاب الأفكار أو المشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه المؤسسات، مثلا عندما ترغب المؤسسات في تطوير سلع جديدة وطرحها للسوق فيتم ذلك عن طريق هذه الحاضنات وإذا ما أثبتت هذه السلع فاعليتها فإنها تنسب للمؤسسات الكبيرة

[1]-إيثار عبد الهادي آل فيحان، **دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات**، جامعة بغداد، ص 44.

[2]-تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **حاضنات الأعمال التكنولوجية، الأمم المتحدة**، نيويورك، 1995 ،ص 19-20.

4_حاضنات ذات الأهداف الخاصة: هناك بعض المشاريع بعض فئات المجتمع بحاجة إلى خدمات معينة أو نوع معين من الخدمات مثل المعوقين، وهذا النوع من الحاضنات يكون متخصص في خدمة معينة يعمل على تقديمها لمن يحتاج إليها.

5_حاضنات تشجيع المؤسسات دون الصغيرة: في المناطق الفقيرة والنائية يتجه بعض المستثمرين إلى إنشاء المؤسسات الخاصة بهم وتكون مصغرة، أي تتكون من عدد قليل جدا من العمال ويمكن أن تتكون من صاحب المشروع نفسه، وهذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم المساعدات لهذا النوع من المشاريع وبحجم ضئيل جدا وذلك لخدمة غايات اجتماعية ملحة

6_حاضنات الأعمال الدولية: يركز هذا النوع على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بغية تسهيل دخول المؤسسات الأجنبية إلى هذه الدول من جهة وتنمية وتأهيل المؤسسات المحلية للتوسع وولوج الأسواق الخارجية من جهة أخرى [1]، كما أنها نوع من الحاضنات وجد من أجل ملاحقة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وما نشأ عنها من إزالة للحواجز بين الأسواق، حيث عملت هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي، نقل التكنولوجيا، تسهيل دخول الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطويرها، تأهيل الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطوير وتأهيل الشركات المحلية للتوسع والعمل في الأسواق الخارجية.

ثالثا : الحاضنات طبقا لطبيعة الخدمات

يمكن تقسم الحاضنات طبقا لطبيعة الخدمات أو المجالات المتخصصة فيها على النحو التالي: [2]

1_الحاضنات الإقليمية: ي عبارة عن حاضنات خاصة ببعض المناطق الجغرافية وتهدف إلى تنمية منطقة معينة وتعمل على استخدام الموارد المحلية الطبيعية واستثمار طاقات الشباب العاطلين عن العمل

2_**الحاضنات الصناعية:** هو نوع من الحاضنات يقدم خدماته للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء مجال الأعمال الصناعية، بعد تحديد احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة

3_حاضنات القطاع المحدد : تخدم قطاع معين أو فئة معينة مثل قطاع الهندسة البرمجة

[1]-شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** _حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس 2009، جامعة قالمة، الجزائر ص 59.

[2]- ايثار عبد الهادي آل فيحان، **مرجع سبق ذكره**، ص 46

4_حاضنات تقنية : ويكون دورها توفير الاحتياجات الفنية، والتقنية للمشاريع وتسهيل مهمة الحصول عليها

5_الحاضنات البحثية: هي عادة ما يتم إنشائها داخل مراكز الأبحاث والجامعات لتطوير الأبحاث للطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس.

رابعا : الحاضنات وفقا لتوافر مبنى خاص بها

يمكن تقسيم الحاضنات وفقا لمدى حاجتها لمبنى خاص بها، أيضا تقديم خدماتها من خلاله إلى نوعين:

1_حاضنات الأعمال المفتوحة: هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم خدماته في مواقع عمل المنشآت الصغيرة دون الحاجة المكان محدد لبدء المشروع وبالتالي يعتبر هذا النوع الأقل تكلفة والأكثر مرونة في التحرك

2_حاضنات الأعمال المحددة: هي بعكس النوع الأول، فهي تنشأ في مكان محدد ومن خلاله تقدم خدماتها للمشاريع التي تحتاج إلى ذلك

عليه يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية، ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات بما يكفل لها فرصا أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالإمكانيات والعلاقات التشابكية اللازمة [1]

الفرع الثاني: أبرز خصائص حاضنات الأعمال

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص من أبرزها ما يأتي [2]:

- إن الحاضنات قد تكون مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة
- أنها تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم
- إن الحاضنة قد تكون لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنت
- تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطور التكنولوجي
- إن الحاضنات قد توفر سكنا لاحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد يكتفي بدعم المؤسسات في موقعها
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة ووصوله إلى المرحلة الأخيرة

[1]- غياط شريف، يوقموم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص58

[2]- مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، يومي 04 و05 ديسمبر 2013، ص 07.

الفرع الثالث: آلية عمل حاضنات الأعمال

تتضح آلية عمل حاضنات الأعمال من خلال : [1]

أولا: الحاضنات الصناعية :

– يقام مركز معين على ساحة أرض محدودة تضم حاضنات صناعية لإقامة مشاريع الصناعات ناشئة صغيرة تعمل برأسمال محدود نسبيا

– يوفر المركز لهذه المشاريع مساحات مهيأة بوحدات صناعية ويقدم لها العون الإرشادي، الخدمات الاستشارية والتدريبية للتقليل التكاليف التشغيلية، يتولى صاحب المشروع فيها عمليات البحث وبما يتوفر له من مصادر بيانات ومعلومات وأجهزة كمبيوتر، مواد وآلات وصولا لإنتاج التجريبي لمنتج معين وبعد الفحص والتجريب والترويج لمنتجه بالأسواق المحلية والتصدير أيضا، ويواصل عمليات التطوير والتحسين في ضمن عمليات التسويق والمنافسة.

– تستمر فترة الحضانة داخل هذا المركز بين عام وعامين، يكون صاحب المشروع ضمن نجاح مشروعه وضمان تسويق سلعته بالسوق المحلي وبالأسواق التصديرية، تمكنه الضمانات من التوسع والانتشار فينطلق كمشروع أكبر في موقع وتجمع صناعي أخر في مجتمع الأعمال الخارجي

ثانيا: حاضنات الأعمال:

– تعمل بإطار مركز مختص في تقديم برامج تدريب خاصة واستشارات مالية لمجموعة من الراغبين بدخول مجال الأعمال تفرز بعدها عددا من الرياديين الذين يرغبون بالمواصلة لبدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة.

– تقدم برامج هذه المراكز خدمات استشارية، مالية، قانونية واستشارات مساندة ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستشارات اللازمة وبرامج السيولة وخطط وأساليب الإنتاج والتسويق

ثالثا: حاضنات التكنولوجيا:

تعمل تحت مضلة مركز متخصص يقام على مساحة ارض محدودة، يقوم على توفير كل أسباب واليات العمل اللازمة للخلق والابتكار والإبداع من وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا والمختبرات العلمية اللازمة وغيرها.

المطلب الثالث: تفاعل حاضنات الأعمال مع بيئتها الأهداف والأهمية

[1]-محمود حسين الوادي، **دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية، مع الإشارة للتجربة الأردنية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الزرقاء الأردن، العدد السابع، جوان 2007، ص 9-10.

تبدأ المشاريع الناجحة من فكرة مبدعة يؤمن صاحبها بأنها ستتحول إلى مشروع عام يخدم به مجتمعه ويلبي طموحه، ولكن ذلك يحتاج إلى حاضنات أعمال تقدم خدمات فنية واستشارات تسويقية وبرامج تدريبية و تسهيلات في استخراج الرخص وغيرها من هذا المنطلق وجدت شروط هامة لبعث حاضنات الأعمال وعند عدم تحققها تظهر لنا العراقيل والعوائق مما يدفعنا للبحث عن حلول لتفاديها بالإضافة إلى إبراز أهدافها وأهميتها وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: بيئة حاضنات الأعمال:

أولا: أبرز الشروط لبعث حاضنات الأعمال:

إن حاضنات الأعمال كأي كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من الشروط كما قد يتعرض لمعوقات تقف في سبيل تحقيقه لأهدافه وتتمثل هذه الشروط في: [1]

- وعي المبادرين وأصحاب الأعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات
- يجب القيام بدراسات قبل الشروع في أي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص
- اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره
- إقامة علاقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة
- التقييم والتحسين المستمر: ن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب، بل يشمل أيضا نمو وتطوير الشركات بعد تخرجها من الحاضنة
- مستشار أو مدير الحاضنة: يساهم في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة لهذا يجب توفر فيه بعض مهارات الإدارة، التسويق والمحاسبة واكتشاف التغيرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها
- انتقاء مشروعات الحاضنة: كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة زادت فرص اجتذاب أفكار تمثل القدرة على النجاح

بعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها في عملها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

[1]-عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2006، ص 613.

– توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة على التطور والنمو، التي من خلالها ستسمح بمرافقة ايجابية للمؤسسات

– تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع، من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة

– العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة

– تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، إدارية، ومالية

– التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ

ثانيا: عوائق وعراقيل بعث حاضنات الأعمال

هناك العديد من النقاط تعيق بعث حاضنات الأعمال يتم إيجازها في النقاط التالية: [1]

– الاعتمادية: ي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات؛ عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال

– ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية

– وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي

– غياب التنسيق ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية

– نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي

– هجرة الأدمغة نحو الخارج

– انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار

– انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار

– ضعف ميزانيات البحث، التطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية وبالنسبة لميزانيات الدول أيضا

– التعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

[1] – رنا أحمد ديب عتياني، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة**، مجلة روسيكادا، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 63

ثالثا: الإجراءات الواجب اتخاذها

- **انتقاء مشروعات الحاضنة:** يجب تحديد وتوضيح معايير الاختيار حتى تزيد فرصة اجتذاب الأفكار الناجحة، فمن هذه المعايير: [1]

- تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة

- القدرة على النمو السريع

- تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة

- إمكانية الحصول على التمويل: على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين

- خلق فرص النجاح: إن وجود علاقات مع المؤسسات المحلية الرئيسية، وصلات وطيدة بالصحافة والمدير الناجح والمؤسسات متخرجة ناجحة كل هذا يساهم في تحسين صورة الحاضنة

- التقييم والتحسين المستمر: يتطلب نجاح الحاضنة تقييما عملياتها وأداءها باستمرار ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المحتضنة فقط وإنما حتى المؤسسات المتخرجة، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط، تقديم خدماتها، تسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة متوقع لها النمو الناجح

- الحرص في انتقاء القائمين بالإدارة ومكافأتهم مكافأة مجزية حتى يمكن تحقيق نجاح الحاضنة في رسالتها وحتى تتمكن الحاضنة من مساعدة الشركات في النمو

- تكليف مجلس إدارة يملك العزيمة على تحقيق رسالة الحاضنة، والإصرار على أن تبذل الإدارة قصارى الجهد في العمل على إنشاء شركات جديدة ناجحة والتوجيه والنصيحة حرصا على إنجاح الشركة وفتح فرص الإثراء أمامها

- انشاء مقر للحاضنة وتوفير الموارد والوسائل التي تساهم بما في تقديم المساعدة للشركات العميلة بما يلاءم احتياجات كل منها

الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال

أهداف الحاضنات وفقا لحجمها ووظائفها وطبيعة المجال الاقتصادي الذي تنشط فيه من هنا يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي:

- تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من التعرف على إمكانياتهم وقدراتهم على إدارة وتأسيس مشروعاتهم لاكتشاف قدراتهم الإبداعية الكامنة وترجمة أفكارهم إلى مشاريع إنتاجية متميزة

[1] - الموقع **الرسمي للصندوق الاجتماعي للتنمية**-مصر-www.sfdegypt.org consulte le: 10/03/2016

– لمساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع

– العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بينها وبين المشاريع الموجودة أصلا ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها

– تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة

– تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور

– مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية، المالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس

– المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي

– تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى، هذا وبالإضافة فإن على حاضنات الأعمال أن تعمل على التقييم المستمر للحاضنة للتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشئت من أجلها

– العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع

– العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على منافسة مثيلاتها في السوق

– مساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي

– تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية

– توفير مكان مؤقت من اجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة

بشكل عام تقودنا أهداف وخدمات حاضنات الأعمال والمشروعات إلى القول بأن هذه الحاضنات تلعب دورا بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل النواة الترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة وهي أيضا تمثل أداة لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل

الفرع الثالث: أهمية حاضنات الأعمال تعمل الحاضنات

على خلق صورة ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب حيث أن الأداء والممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تعتبر عاملا جوهريا في تنمية هذه المشروعات الجديدة بالدرجة التي جعلت بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى معهد إعداد الشركات [1]

قد أوضحت إحدى التقارير الحديثة التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالاتحاد الأوربي أن تجربة الستة عشر دولة أوربية في الحاضنات منذ إطلاق البرامج تهتم بإنشاء الحاضنات، قد أفرزت نتائج جديدة حيث أن 90 بالمائة من مجموع المؤسسات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوربية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها [2]

لذلك تكمن أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية:

- توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة، تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية ... الخ
- توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني، إداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها
- تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة
- تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر
- يتم اختيار المشروعات الملحقة طبقا لمعايير شخصية وفنية، وبأسلوب علمي يعتمد على دراسة جديدة وخطة مشروع
- تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحث

كما تكمن أيضا أهمية حاضنات الأعمال من خلال أدوارها الإستراتيجية المتوقعة والتي تلخص في:

- ترتبط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته
- توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وخاصة خريجي الدراسات الجامعية وتساعدهم على البدء على نمو صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم، ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في القروض والضمانات وغيرها.

[1] – مفيد عبد اللاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[2] – عاطف الشيراوي ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

– توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين [1]

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن حاضنات الأعمال عبارة عن إطار متكامل من حيث المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم... الخ، وهي مخصصة لمساعدة الرياديين والمؤسسات الصغيرة في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الجديدة الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير، وحماية ورعاية ودعم هذه المشروعات لمدة محدودة (حسب طبيعة النشاط الذي تعمل فيه) وتركز على قضايا محددة مثل: إعادة الهيكلة الصناعية، خلق فرص عمل معينة، استيعاب العمالة الماهرة، استقطاب الاستثمارات، رعاية الأفكار الريادية ... الخ، وتقدم الحاضنة للمشروعات المنتسبة لها خدمات مالية وإدارية وقانونية وفنية وتمويلية ... الخ، وما توفره لهم من بنية تحتية ومرافق وتجهيزات وشبكات وطرق ... إلى غير ذلك، إضافة لتوفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية، وترتبط هذه الحاضنات بالعديد من المؤسسات مثل: الغرف التجارية والصناعية، الاتحادات الصناعية، الجامعات ومراكز الأبحاث والاستشارات الخ.

المبحث الثاني: اهم المحاور لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال

تعمل حاضنات الأعمال على تقديم حزمة من الخدمات للأعضاء المنتسبين للمشاريع خاصة الصغيرة، فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب الأفكار الجديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة المبادرات من الشباب الذين يحملون شهادات متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات تتمثل خصوصا في مكان عمل المؤسسات، خدمات إدارية استشارية مالية وقانونية وغيرها من الخدمات، والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد الحاضنة بعدها بين المؤسسات والحاضنة حيث يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان خلال فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة [2]

المطلب الأول: دور حاضنات الأعمال في بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الراهن أصبح الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام على النطاق العالمي، ويمكن التحقق من ذلك من خلال الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي يتم

[1]- www.isesco.org.ma/arabe/**publications**,**consulté** le 16/04/2016

[2]–جودر وآخرون، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأيسكو، 2005، ص 15.

إجراؤها لتوضيح المكاسب العديدة التي يجلبها العمل على تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال، إضافة إلى الوقوف على الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة أو المعوقات التي تحد من إنشاء مشروعات جديدة من ذات الحجم، وقد حفزت الأهمية الكبيرة التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة حكومات العديد من الدول السعي الجاد لرسم وتفعيل الخطط والسياسات التي تدعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتمد حاضنات الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها حتى تصبح لدى المؤسسات المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق

الفرع الأول: مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم من الحاضنة :

من أهم شروط التحاق المشروع بالحاضنة هو مدى احتياجه للدعم ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين، أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن وفيما يلي إجمال الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات:

- أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح
- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشاؤه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد
- تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو
- أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة

الفرع الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي التأسيس والاستدامة) :

هناك عدة عوامل تبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسيطرة على عملية التسيير والإدارة، ويتجسد ذلك في غياب التواصل وعدم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية وعدم ضبط العلاقة بين كل من الإستراتيجية وموارد المؤسسية.

أما من جانب التنظيم نجد أنه من الصعب تحويل إيديولوجية المسير من تسيير مركز إلى تسيير أكثر استقلالية يعتمد على الخبرات والكفاءات، من خلال ذلك يتبين أنه من الضروري تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي من أجل التأقلم مع محيطها المتذبذب والمتقلب، هذا ما سيسمح لها بتحسين العلاقات بينها وبين محيطها.

تتخصص الحاضنات عادة في قطاعات مختلفة، حيث تعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة وتساعدها على النجاح وتخفض التكاليف الثابتة، وبذلك فهي تشكل جسرا لنقل وتطوير المشاريع الناشئة من الأفكار الإبداعية بواسطة الجامعات ومراكز الأبحاث إلى السوق مرورا بمرحلة الاحتضان والتي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات أفاق نمو كبيرة.

لذا فإن تمويل نشاط المؤسسات المبتدئة الرائدة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها، وذلك راجع لقصور مواردها الذاتية من جهة وحداثة أفكارها وعدم التأكد من نجاحها، الأمر الذي يجعل مشاريعها تصنف على أنها عالية المخاطر مما يتسبب في صعوبة الحصول على قروض بنكية، هنا يأتي دور الحاضنات والمتمثل في تسهيل وصول المنشآت المنتسبة لها إلى مصادر التمويل المختلفة التي تتناسب مع هذا النوع من المنشآت وذلك خلال فترة الاحتضان، وتتحمل الحاضنات الجزء الأكبر التكاليف التأسيسية للمؤسسة المتعلقة بالمقر والتجهيزات المكتبية والحواسيب والمعامل والمخابر وتجهيزاتها، بالإضافة إلى الخدمات ومتطلبات البنية التحتية وشبكات الاتصالات كما تعمل الحاضنات على أن تكون المنشأة المنتسبة إليها متخصصة في نفس التقنية دون أن تشمل العمل على التكامل بينها بشكل جيد، بالإضافة إلى التواصل محليا ودوليا في إطار التخصص.

الفرع الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب المورد البشري

تولي حاضنات الأعمال اهتماما بالغا بالتدريب باعتبار أن من أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها هو المساهمة في نشر ثقافة الريادة والإبداع وتشجيع الشباب على تأسيس المشروعات، عن طريق مختلف الوسائل، مثل إقامة الندوات والمؤتمرات، حيث يتم الاهتمام بموضوع التدريب من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية من أجل رفع كفاءة وقدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدهم بالخبرات والمعلومات، التي تساعدهم في تأسيس مشروعاتهم على أساس علمي، لأن من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عدم وجود موارد بشرية ذات الكفاءة عالية ومناسبة للتعامل مع التطور التقني، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لهذه المشروعات.

ومن هنا جاء الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل لأصحاب المشروعات حيث أعد لهم برنامج التدريبي يشتمل على نوعين من التدريب هي: [1]

[1]- جودر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 56

1_التدريب العام: هو عبارة عن سلسلة من دورات تدريبية عامة للتأهيل الإداري والعلمي العام، الذي يتناسب مع كل الأعمال بما في ذلك عقد الندوات الدورية لنشر الوعي، حول مستجدات تقنيات الأعمال بغرض تحسين الإنتاج ومعرفة حاجة السوق المحلية

2_التدريب المتخصص: عبارة عن دورات تدريبية متخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة كل حسب تخصصه بما يزيد من كفاءتهم وتأهيلهم فنيا وإداريا للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

إن لوظيفة تسيير الموارد البشرية عدة أقطاب مهمة، كل منها لا يمكن فصله على الآخر لأن تكامل كل منهما يجعل هذه الوظيفة فعالة، نتيجة لذلك ترتقي المؤسسة بأدائها المتميز لعنصرها البشري، وتتمثل هذه الأقطاب في الاستراتيجيات الاجتماعية والسياسية للموارد البشرية، التسيير التقديري للموارد البشرية، التوظيف ورفع من أداء المورد البشري (تكوين، تحريك، مشاركة) والسياسات ونظام الأجور، فبتأهيل هذه الأقطاب طبعا بعد القيام بعملية تشخيص لوظيفة تسيير الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكسب المؤسسة نمط إدارة جديد تطبق فيه علاقات الوكالة بوضوح، يتبين لنا أنه من الضروري تأهيل وظيفة الموارد البشرية، خاصة وأنها تمثل جوهر الحوكمة داخل المؤسسة

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم، خاصة في البلدان النامية، وقد تطورت صناعات الحاضنات بشكل كبير حيث أصبحت حوالي «150» حاضنة بالدول النامية و«465» حاضنة بالصين وحوالي «200» حاضنة في كل من كوريا الجنوبية والبرازيل لكل منهما، «18» حاضنة في مصر، «2» حاضنة في المغرب وحاضنة واحدة لكل من البحرين وتونس والجزائر، كما توفر الحاضنات وحدات إنتاجية وإدارية ذات تجهيزات خاصة، ملائمة مقابل قيم مدعومة ولفترات لا تزيد عن فترة الاحتضان

تتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من التحديات والمعوقات التي تؤدي إلى صعوبة وضع إستراتيجية واضحة نظرا لعدم وجود خطط مستقبلية محددة وتحديات إدارية، تنظيمية، مالية، بشرية، مهنية، وتحديات تنافسية، وتلعب حاضنات الأعمال دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكفل إذا أخذ صانعو خطط التنمية الصناعية الوصول إلى نمط حديث في التنافسية، من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة الدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي، الاستشارات الفنية المتخصصة، المساعدات التسويقية، خلق صور ذهنية للنجاح

وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة، بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة، ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبغي التطرق إلى :

الفرع الأول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الإبداع والابتكار

أولا: إستراتيجية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف إستراتيجية الابتكار إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط، والتي من شانها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية،[1] لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، إذا كانت تواجه تهديدات جادة، كما تحتل إستراتيجية الابتكار مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك بمثابة القلب الذي ينبض فيها، فدون اعتماد إستراتيجية ابتكار فعالة تكون المؤسسية معرضة للزوال

ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم نشاط الابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاضنات الأعمال التقنية هي من آليات دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال التقنية من أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة ان دورة حياتها تحتاج إلى حضانة، كالإنسان في مرحلة الطفولة، ذلك أنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، لذلك فإن كثيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصيبه الفشل مبكرا بسبب انعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الاستمرار، فحاضنات الأعمال التقنية تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار، هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة ... وعليه، فيعتبر الابتكار من الأدوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الأسواق الجديدة، تعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال التقنية، تكون هذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كرأسمالها الأكبر، وهي تعتبر كذلك كمراكز ابتكار تلجأ إليها هذه المؤسسات لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية، وهي دائما تركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الأخيرة، عادة ما تنمو حاضنات الأعمال التقنية بجانب الجامعات ومراكز البحث، وذلك

[1]-**مرجع سبق ذكره**، ص 56.

حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها، وبالتالي، فان دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة [1]

ثالثا: أساليب حاضنات الأعمال التقنية لدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل حاضنات الأعمال التقنية على دعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، ومن هنا تتجلى أهميتها في دعم الابتكار باعتبار أن تلك العوامل هي مدخلات نشاط الابتكار، وتتبع هذه الحاضنة أساليب للقيام بذلك منها:

المنتجات الجديدة: الابتكار في المنتج هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد أو تطوير المنتج السابق، وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له أو بتعبير آخر من السوق، لا يمكن للابتكار في المنتج أن يعود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعائد المرجو ما لم يكن مقبولا لدى الشريحة المستهلكة له، بالإضافة إلى احتياجه لتكاليف إن لم تكن خطرة، كما يتمثل الخطر الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تفوق المؤسسات الأخرى في ابتكار منتج قد يكون ذا جدوى اقتصادية من جهة ويضر بالمؤسسة المتخلفة عن الابتكار من جهة أخرى، فالابتكار في المنتج يعتبر من وجهة النظر الإستراتيجية للمؤسسة خطة دفاعية تضمن ديمومتها التنافسية، وبهذا فإن للابتكار هدف أساسي وهو إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن الشركات الأخرى عبر أحد صيغتين هما :

الصيغة الأولى: طرح منتجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر اقل، لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج

الصيغة الثانية: طرح منتجات تنافسية تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين، مقارنة مع منتجات المنافسين، ويمكن بيعها بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين.

أساليب صنع المنتجات: لا يمكن الحديث عن الابتكار في المنتج ما لم يكن هناك ابتكار في أساليب إنتاجه بأوصاف جديدة وخصائص مميزة، بالإضافة إلى الأحجام المنتجة وزمن إنتاجها، وبالتالي يترتب على هذا مجموعة من المميزات منها: تطوير أو تحسين منتج سابق، الإنتاج بكميات كبيرة، الإنتاج بأحدث الأساليب، وهذا ما

[1]- أحمد طرطار، سارة حليمي، **حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي للمقاولاتية: التكوين وريادة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص 13.

يحقق للمقاولة تديني في التكاليف، وهذه الميزة في حد ذاتها ميزة تنافسية تستعملها المقاولة للمحافظة على بقاء منتجاتها، وبالتالي لابد من إيجاد أو تطوير الأداة التي من خلالها تحسن أو تطور هذه المنتجات.

تطوير تقنيات أدوات العمل: أن تطوير وتحسين الطرق والأساليب التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الاتصال سهلة وتؤدي الغرض المتوخى منها، ويكون التنفيذ سريعا وفعالا، بما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الإنتاجية في أحسن الظروف وبأسرع وأنجع السبل، ويظهر أن مختلف العناصر السالف ذكرها تكاد تشكل في مجموعها حلقة متصلة متكاملة، تجسد مضمون الابتكار في تقنيات أدارة العمل، وهو الابتكار الكفيل بدفع القدرة الإبداعية والاستكشافية لدى المقاولة الصغيرة بالجزائر، وبالتالي طاقة ابتكار منتج جديد أو تقنيات صنعه وهذا ما يعود بالنتائج الإيجابية على المقاولة ومحيطها، يعزز من قدرتها الدفاعية، لأنها ستنتج منتجات ذات جودة عالية بأساليب وطرق إنتاجية متطورة، ومستحدثة ومبتكرة، وبكفاءات ومهارات عالية وهو ما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية للمقاولة الصغيرة

بالإضافة إلى ما سبق هناك أعمال وادوار أخرى تتبناها الحاضنات التكنولوجية في مساعدة ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإقامة الأيام المفتوحة التي تعد فرصة تشارك فيها المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات [1]

الفرع الثاني: محاور تفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات الخدمات والبنية الأساسية للحاضنة
- توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار، والتخطيط طويل المدى
- تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة
- حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة بالحاضنة
- التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات
- اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الإلكترونية

[1]-غياط شريف، يوقموم محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

- توفير التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة (صناعات مغذية والمشروعات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها

- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية المناسبة

- تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجابا على إنتاجيتها

- تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية وائتمانية للمشروعات المحتضنة.

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في استثمار مخرجات البحث العلمي

تسعى الحاضنة إلى تحقيق بناء ونمو الاقتصاد الوطني من خلال مساعدة أصحاب الفكرة وخاصة منهم أصحاب الشهادات والمتخرجون من الجامعات والباحثين وسنتطرق في هذا المطلب إلى الدور الفعال الذي تقدمه حاضنات الأعمال الفكرة ومشاريع هذه الفئة التأسيس شركات قادرة على المنافسة والنمو ليس فقط في الأسواق المحلية بل في الأسواق العالمية أيضا [1]

الفرع الأول: حاضنات الأعمال والبحث العلمي (العلاقة والترابط)

ثمة روابط ضعيفة جدا بين معاهد البحث والتطوير وبين قطاعات الإنتاج (ما بعد الإنتاج) وبرامج تطوير الموارد البشرية (ما قبل الإنتاج)، مما يجعل جهود البحث والتنمية غير مثمرة وغالبا غير ملائمة، حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية، كما أن الدعم الموجه للصناعة هزيل للغاية، وبما أن معاهد البحث والتطوير تشكل منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة، فإن هذه المعاهد تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها، هذا الأمر جعل من حاضنات الأعمال الأداة المثلى لحل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، كما تعد كأداة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري والحد قدر الإمكان من هجرته [2]

أولا: دور حاضنات الأعمال في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري

لا يخفى على أحد الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاضنات في استيعاب الكفاءات الباحثة، ووقف نزيف الأدمغة في الوطن العربي نحو الخارج، والذي يؤدي إلى خسائر مادية وتفويت الفرص على الدول العربية، لدفع عجلة البحث العلمي وتحقيق التنمية المنشودة.

---

[1]-فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري**، كتاب أبحاث المؤتمر، سبتمبر 2014، ص 204.

[2]- **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

ثانيا: الجامعة وحاضنات الأعمال

لقد تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث العلمي) فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.

كما أن الهدف من هذا النوع هو "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال:

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب والشابات
- توليد فرص عمل للشباب والشابات
- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي
- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي
- القضاء على مسببات هجرة الأدمغة
- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة
- تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة؛
- تعد حاضنات الأعمال آلية مهمة لترجمة البحوث إلى مشاريع إنتاجية

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01) : يوضح العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الاعمال

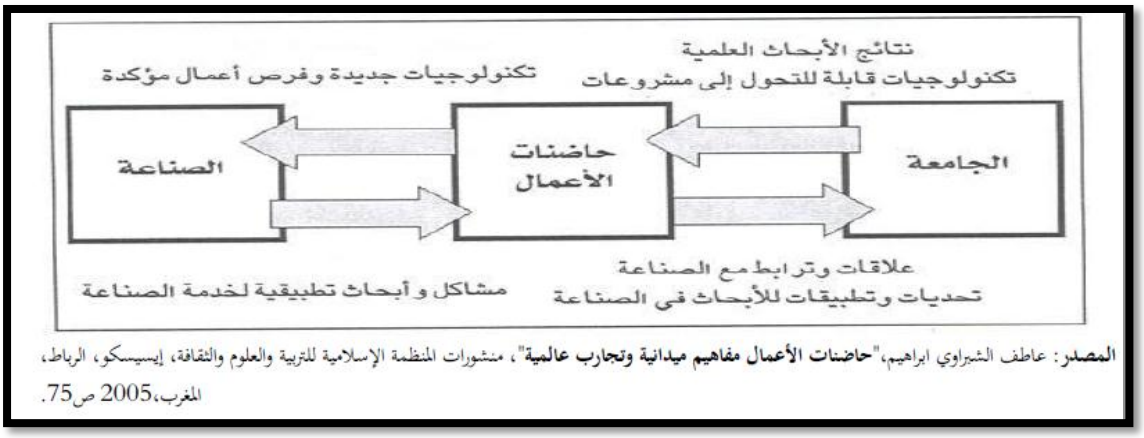

المصدر: عاطف الشيراوي ابراهيم،"**حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية**"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، المغرب،2005 ص75.

من الشكل نلاحظ أن حاضنات الأعمال تلعب دور الوسيط بين الجامعات والصناعة، حيث أن الأبحاث العلمية المقدمة من طرف الجامعات يمكن تحويلها إلى مشاريع منتجة من خلال الحاضنات التي تشكل الرابط بينهما، كما أنها تقوم بالبحث في المشاكل التي تواجه الصناعة وذلك عن طريق الأبحاث العلمية.

ثالثا: الحاضنات ومنظومة "الإنتاج الفكري:

في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحى للمنتجات الفكرية دورا كبيرا في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد رأسمال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسية، وفي هذا الإطار يشير عالم الإدارة الشهير "بيتر دراكر"، أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج، [1] مثلها مثل رأس المال والعمل. حيث في الشكل الموالي يتبين لنا برنامج حاضنات منظومة الأعمال والمعرفة: [2]

الشكل رقم (02): يوضح برنامج منظومة الأعمال والمعرفة

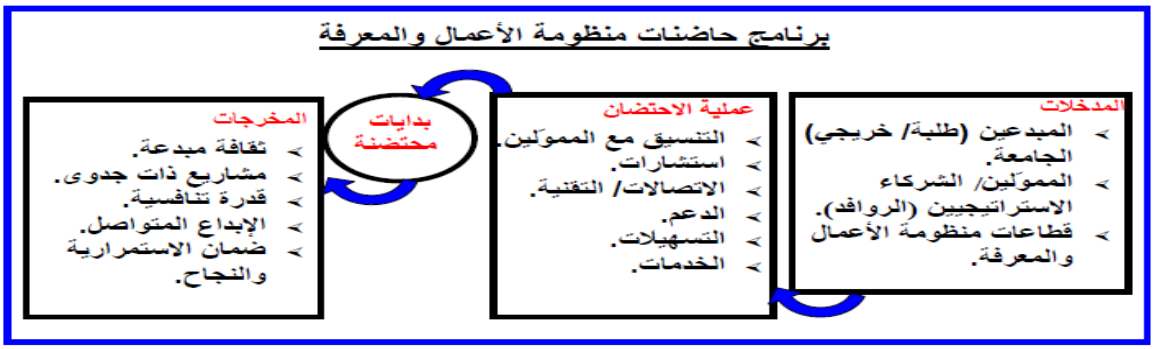

المصدر: هالة القبلي، حاضنات الأعمال، منظومة المعرفة والأعمال، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، 1427هـ، ص5.

من خلال الشكل نلاحظ علاقة الترابط بين كل من المدخلات التي تتضمن المبدعين، الممولين ... والمخرجات من ثقافة مبدعة وغيرها انطلاقا من عملية الاحتضان التي تقوم بالتنسيق وتقديم التسهيلات والدعم والخدمات لإنجاح عملية الاحتضان

الفرع الثاني: البرنامج التدريبي المقدم من طرف حاضنات الأعمال لتأهيل حاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تولي حاضنات الأعمال اهتماما بالغا بالتدريب باعتبار أن من أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها هو المساهمة في نشر ثقافة الريادة والإبداع وتشجيع الشباب على تأسيس المشروعات عن طريق مختلف الوسائل مثل إقامة الندوات والمؤتمرات حيث يتم الاهتمام بموضوع التدريب من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية من أجل رفع كفاءة و قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزويدهم بالخبرات والمعلومات التي تساعدهم في أسيس مشروعاتهم على أساس علمي، لأن من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عدم وجود موارد بشرية ذات الكفاءة عالية ومناسبة للتعامل مع التطور التقني، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لهذه

1-فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 204

2-هالة القبلي، **حاضنات الأعمال، منظومة المعرفة والأعمال**، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، 1427هـ، ص 5.

المشروعات، من هنا جاء الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل لأصحاب المشروعات حيث أعد لهم برنامج التدريبي يشتمل على نوعين من التدريب عام ومتخصص.

الفرع الثالث: علاقة تأهيل حاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل حاضنات الأعمال التطبيق نظام الحوكمة

أولا: الحوكمة وخصوصياتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1_مفهوم الحوكمة: مجوعة من القواعد والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة [1]

2_خصوصيات نظام الحوكمة: نجد فيه مايلي:

الميكانيزمات الوظيفية: إن المسيرين خاضعين إلى ميكانيزمات وظيفية داخلية وخارجية وهذا طبعا راجع الفرض المحيط وجوده على المؤسسة، إن الميكانيزمات الخارجية التي يجب على المسير تطبيقها، تعمل على حقوق المساهمين وكذا كل التحولات التي قد تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينها وبين مختلف أصحاب المصالح هذه الميكانيزمات الخارجية مدعمة ميكانيزمات داخلية بارزة كمجلس الإدارة الذي يعمل على محاولة المحافظة على التسيير الجيد وعلى تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة [2]

علاقة مالك– مسير: عامة هذه العلاقة لا تشكل مصدر مشاكل، لأنه في أغلب الحالات لا يوجد انفصال في الملكية بين المالك والمسير عند هذا النوع من المؤسسات.

علاقة مؤسسة – حقوق: يتضح لنا أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تهتم أكثر بالميكانيزمات الخارجية وتحاول أن تفعلها خاصة وإن كان المالك هو في حد ذاته المسير، فيبقى المشكل الوحيد للمؤسسية، نوع العلاقة التي تجمعها أو تربطها بأصحاب المصالح الخارجين (الزبائن، الموردون، البنوك)

علاقة مؤسسة مستخدمين: يمثل المورد البشري قاعدة المؤسسة، فبالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونظرا للعدد الضئيل لليد العاملة مقارنة بالمؤسسات الكبرى فاهتمام الحوكمة بهذا العنصر يبقى عاملا جوهريا نظرا لقدرته على إنشاء القيمة واكتسابه للكفاءة وتجربة دور المسير في حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نظرية الحوكمة في هذا الصدد تحاول أن توضح وتبرز الدور الذي يلعبه المسير في إبراز العلاقة بين خصوصيات الحوكمة والأداء

[1]–هاني أبو الفتوح، **أهمية الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دورية ربع سنوية تصدر عن مركز المديرين المصري، ص 19.

[2]–رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، "عنوان المداخلة: **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة**" –دراسة حالة الجزائر – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل 2012، ص8.

ثانيا: العوامل المساعدة على تطبيق الحوكمة داخل الحاضنة

حتى يتم تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأول ما يجب أن يتحقق هو إبراز علاقة متى يتحقق هذا الأمر يجب تأهيل المؤسسة على مستوياتها الرئيسية أي من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي، البشري والمالي والمحاسبي وحتى الجانب التسويقي، وهذا ما سنحاول توضيحه مع التركيز على أثر ذلك على حوكمتها في النقاط التالية: [1]

1_تأهيل الجوانب المختلفة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

التأهيل من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي: إن نمط الحوكمة يتأثر بعملية تأهيل المؤسسة التي تساهم في دعم الوظائف الرئيسية على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي لها نظرا لأهميتها، حيث أن هناك عدة عوامل تبرز الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسيطرة على عملية التخطيط الاستراتيجي، فمثلا غياب السيطرة على الخطوات الإستراتيجية وعدم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية وعدم ضبط العلاقة بين الإستراتيجية وموارد المؤسسة، هذا من جانب الإستراتيجية أما من جانب التنظيم بحد أنه من الصعب تحويل إيديولوجية المسير من تسيير مركز إلى تسيير أكثر استقلالية يعتمد على الخبرات والكفاءات، من خلال ذلك يتبين لنا أنه من الضروري تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الاستراتيجي والتنظيمي من أجل التأقلم مع محيطها المتذبذب والمتقلب واكتساب نمط حوكمة فعال في هذا المجال وذلك من خلال تحسين استراتيجيات والهيكل التنظيمي لها، وهذا ما سيسمح لها بتحسين العلاقات بينها وبين محيطها.

التأهيل من جانب الموارد البشرية: إن الوظيفة تسيير الموارد البشرية عدة أقطاب مهمة، كل منها لا يمكن فصله على الآخر لأن تكامل كل منهما يجعل هذه الوظيفة فعالة وكنتيجة لذلك ترتقي المؤسسة بأدائها المتميز لعنصرها البشري، وتتمثل هذه الأقطاب في الاستراتيجيات الاجتماعية والسياسية للموارد البشرية، التسيير التقديري للموارد البشرية، التوظيف، رفع من أداء المورد البشري (تكوين، تحريك، مشاركة) والسياسات ونظام الأجور، فبتأهيل هذه الأقطاب طبعا بعد القيام بعملية تشخيص لوظيفة تسيير الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكسب المؤسسة نمط إدارة جديد تطبق فيه علاقات الوكالة بوضوح، يتبين لنا أنه من الضروري تأهيل وظيفة الموارد البشرية، خاصة وأنها تمثل جوهر الحوكمة، فمن خلال دعم هذه الوظيفة بواسطة عملية التأهيل، تتحسن الأفراد وفي هذه الحالة يمكن تطبيق الحوكمة داخل المؤسسية

[1]- باخالد خديجة، **دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني نظام الحوكمة** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية 2014 / 2013 ، ورقلة، الجزائر، ص 07.

التأهيل من الجانب المالي، المحاسبي والمراقبي: يسمح تأهيل وظيفة المالية والمحاسبية الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للحصول على المعلومات الضرورية بكل شفافية، وهي بذلك أيضا النظام المراقبي، كما يمكن المؤسسة تحسين أدائها المالي من خلال تحليلها لتكاليف وقدرتها على التنبؤ بتوفير المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لذلك [1]

التأهيل من الجانب التسويقي: تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غياب إستراتيجية تسويقية حقيقية والذي يعتبر من أولويات استراتيجيات المؤسسة، فأهمية هذه الوظيفة هي معرفة المحيط التسويقي للمؤسسة من مستهلكين، منافسين وأطراف آخرين إن وجدوا، فمن منطلق"كل ما سينتج يباع " نجد أن الإنتاج في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يسبق التسويق الذي من المفروض العكس، إذن من خلال نظرية " ننتج ما سنبيعه فقط وكيف نبيعه؟" يجب أن يغير في نظرة المسيرين وخاصة المكلفين بالفروع التجارية في المؤسسة، وذلك بالتغيير في كيفية تفكيرهم التسويقي

وبالتالي فإن تأهيل الوظيفة التسويقية للمؤسسة يساهم في تحسين العلاقة خاصة مع زبائن وموردو المؤسسة وذلك بالتطبيق الجيد لسياسات التسويقية، هذا ما يسمح بتطبيق الحوكمة في المؤسسات من هذا الجانب.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تأهيل وظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأساسية يساهم في دعم تطبيق نظام الحوكمة [2]

تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1_مفهوم تحسين الأداء: هو استخدام الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات، وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى

2_دوافع تحسين الأداء: يوجد العديد من العوامل التي تؤدي بالمؤسسات إلى تحسين أدائها نذكر منها:

3_معدلات التغير السريعة: وتتمثل في مجموعة القوى الخارجية، التي تؤثر وتتأثر بنشاط المؤسسة بيئة الخارجية هي نقطة البداية والنهاية للمؤسسة، فمن حيث كونها نقطة البداية فهي المصدر الأساسي للحصول على الموارد التنظيمية (رؤوس الأموال، العمالة، المعلومات عن السوق)، أما من حيث كونها نقطة النهاية فإن بيئة الأعمال هي المستهلك الأساسي للمنتجات وخدمة المؤسسة، فكلما تميزت البيئة بعدم التأكد نتيجة لكثرة عدد المتغيرات

[1]-باخالد خديجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[2]-رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

البيئية وعدم استقرارها، عندها تعمل المؤسسات على تحسين أدائها، لمواجهة ظروف الغموض البيئي وذلك من خلال الابتكار [1]

4_الحفاظ على المكانة: تعكس المكانة، الموقع التنافسي للمؤسسة بين بقية المؤسسات العاملة في من المجال، ويمكن لها أن تحقق ميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق الاستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك، والتي لا يمكن للمنافسين الحاليين أو المرتقبين تطبيقها، فإن المؤسسة يمكن أن تملك ميزة تنافسية دائمة من خلال المزج الدقيق بين المهارات البشرية والأصول المادية، بطريقة فريدة تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المنشودة

5_الاهتمام بالجودة: ومنه فإن المتغيرات السريعة التي تحيط بنشاط المؤسسات، خاصة الهادفة للربح واشتداد المنافسة، تحتم على هذه المؤسسات أن تحد لنفسها الأسلوب الذي يمكنها من دمج معارفها ومواردها المختلفة لتحقيق مستوى عال من الأداء، وذلك مع الحرص على التركيز على الجودة الشاملة، والتي تعبر عن الأساس الذي ينطلق منه استهداف ذلك المستوى من الأداء، هذا بالإضافة إلى ضرورة مراعاة شروط التنمية المستدامة

6_المنافسة: تعبر عن حالة الصراع الموجودة بين المؤسسات و محاولة كل منها كسب الريادة في السوق و ذلك باعتماد عدة استراتيجيات تمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء، لذلك على المؤسسة القيام التحديث المستمر لاستراتيجيات و تتبع متغيرات البيئة الخارجية.

المبحث الثالث: ابرز التجارب الدولية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التطرق إلى حاضنات الأعمال مضمونها، أنواعها، وبيئتها، وتفصيل المحاور الكبرى لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز دور حاضنات الأعمال من عدة جوانب انطلاقا مما تقدم نحاول طرح أبرز تحارب الدول المتقدمة منها، والعربية وإظهار نتائجها.

المطلب الأول: أبرز تجارب الدول المتقدمة لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: التجربة الأمريكية

تعتبر تجربة الولايات المتحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال،[2] حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من عام 1984 عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية

[1]- مومن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات-باتنة، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2011-2012، ص 55.

[2]-فوزي عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام 1999-1985 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 800 حاضنة بالإضافة إلى وجود الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA يوجد عدد من شبكات الحاضنات في الولايات المختلفة نذكر منها على سبيل المثال جمعية تكساس لحاضنات الأعمال؛ - شبكة حاضنات ولاية نيوجرسي؛ وتذكر إحصائيات جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل % 80، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال وقد تم إنشاء 19 ألف شركة جديدة ما زالت (30) تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة .

وفي إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة، نجد تحليلا كاملا لسمات هذه الحاضنات تبعا لعدة عناصر هي كالآتي:

-التوزيع الجغرافي للحاضنات، تتوزع حاضنات الأعمال جغرافيا على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك تركيزا واضحا للحاضنات التكنولوجية في الولايات الآتية: Atlanta-Georgia -Chicago:حيث نجد:

- % 45 من الحاضنات تقع في المدن الكبرى
- 19 % من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية
- % 36 من الحاضنات تقع في المناطق الريفية
- تختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين 12 ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها حوالي 5 آلاف متر مربع، تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروعا
- طرق تمويل الحاضنات الأمريكية: يبلغ عدد الحاضنات القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات الممولة من الحكومة، حوالي 51% من مجموع الحاضنات، من بينها 20 % تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية، وهي حاضن إلى تنشيط التنمية الاقتصادية، بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتعتبر نسبة 16% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها الجهات الحكومية بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة إلى تمويل المشروعات، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، كما أن 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو الجمعيات المتخصصة أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة

أولا : أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية

حوالي 35 % من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية مختلطة Technolo Mixed ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، كما أن 30 % من مجموع الحاضنات هي حاضنات ذات استعمال مشترك Mixed use، ونسبة 25 % عبارة عن حاضنات أعمال أخرى، و7% حاضنات إنترنت [1]

ثانيا : نماذج رائدة لحاضنات الأعمال التقنية الأمريكية

قصد إبراز مدى نجاح حاضنات الأعمال التقنية في التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة عن طريق تخريج مؤسسات ناجحة، فإننا نورد النماذج التالية والتي نرى أهمية هذا النوع من الحاضنات:

شبكة الحاضنات التقنية بنيوجرسي: أحد الأمثلة على هذه الشبكات، نجد شبكة الحاضنات 11 مركزا لتنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى 07 حاضنات تكنولوجية، والتي تحتضن عددا من الشركات الناشئة، وتشتمل هذه الشبكة على:

- عدد المشروعات الملتحقة بالحاضنة 111 مشروعا
- عدد فرص العمل التي توفرها الشركات الحاضنة 478 فرصة عمل دائمة
- نسبة الزيادة في توظيف الأفراد في الشركات عند التحاقها بالحاضنة 211%
- مجموع دخول الشركات في الحاضنات 6.38 مليون دولار أمريكي
- عدد الشركات التي تخرجت من هذه الحاضنات 104 شركات
- متوسط فترة الإقامة في الحاضنة من 02 إلى 03 سنوات
- عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة وما زالت في ولاية نيوجرسي 80 شركة
- 77 % نسب النجاح في المشروعات التي تخرجت من الحاضنة

حاضنة أوستن للتكنولوجيا: تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65 % منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على

[1]- الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي:

www.abahe.co.uk/Small-project-management-enc,consultéle:13/03/2016.

الأكثر) مع استقبال من 15-10 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتيا، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و50 ألف دولار من المعونات العامة ، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في إنشاء حاضنات (CDC) وهي مؤسسة فيدرالية كانت أغلبية الحاضنات تحظى بدعم من مؤسسة ضبط البيانات، عند إفلاس هذه المؤسسة سنة 1981م تعطلت معظم الحاضنات بالولايات المتحدة آنذاك 20 حاضنة وبيعت البقية [1]

الفرع الثالث: التجربة الصينية

أصبحت التجربة الصينية مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030 تمد بلغت صادرتها أربعة مليارات، وارداتها ثلاثة مليارات دولار عام 1972 ووصل كل منهما إلى 194.9 و165.8 مليار دولار على التوالي عام 1999 وكانت الصين أكبر دائن لأمريكا حيث أصبح فائض الميزان التجاري بينهما لصالحها بنحو 400 مليار دولار، وفي عام 1997 ت التجربة الصينية ذروتها، حيث حققت أعلى معدل نمو على الإطلاق لأي دولة وهو % 9.7 ، نوضح فيما يلي أهمية هذه المشروعات للاقتصاد الصيني وإجراءات تشجيع هذه المشروعات :

أولا: أهمية هذه المشروعات

- تشير الإحصائيات إلى وجود 8.5 مليون شركة ومصنع في الصين، 99 % منها تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة، وتحقق هذه المشروعات (60 % من إجمالي الناتج الصناعي ويعمل بها 75% من العمالة.

- يبلغ الناتج الصناعي وحجم صادرات الصناعات الصغيرة (60% من إجمالي الناتج الصناعي للصين، وقد أعطت الحكومة الصينية اهتماما كبيرا بالصناعات الصغيرة، وصدقت على قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة بدء تنفيذه في بداية 2003 لضمان نمو هذه الصناعات بشكل سليم.

- تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما في تخفيف حدة البطالة في المدن والقرى الصينية حيث توفر ثلاثة أرباع فرص العمالة. ويبين الجدول التالي توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين [2]

---

[1]-- زايدي عبد السلام ، **حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة عرض تجارب** (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 33.

2-Yu Jian guo, **A survey of Small and Medium Enterprises in china**, May 30, 2002.

جدول رقم (03) : توزيع المشروعات حسب حجمها في الصين حجم المشروعات

حجم المشروعات	النسبة
المشروعات الكبيرة	%25
المشروعات المتوسطة	%8
المشروعات الصغيرة	%67

Source: Yu Jian guo, A survey of Small and Medium Enterprises in china, May 30, 2002

يتضح من الجدول السابق أن المشروعات الصغيرة تمثل 67% من حجم المشروعات الإجمالية في الصين، وتمثل المشروعات الكبيرة 25%، بينما تمثل المشروعات المتوسطة 8% من حجم المشروعات الإجمالية في الصين. كما يبين الجدول التالي تقسيم المشروعات الصغيرة ومساهمتها في الناتج المحلي في الصين

جدول رقم : (04) : تقسيمات المشروعات الصغيرة ومساهمتها في الناتج المحلي في الصين

نوع المشروعات	النسبة
المشروعات الفردية	%25
المشروعات الجماعية	%54
المشروعات الأجنبية	%13
المشروعات الحكومية	%8

Source:Yu Jian guo, opcit

يتضح من الجدول السابق أن المشروعات الفردية تساهم بنسبة 25% من الناتج الإجمالي للمشروعات الصغيرة، وتساهم المشروعات الجماعية بنسبة 54% والمشروعات الأجنبية بنسبة % 13، أما المشروعات الحكومية فتساهم بنسبة 8% من الناتج الإجمالي للمشروعات الصغيرة وفي التقسيم لتوزيع المشروعات الصغيرة وفقا للمناطق المختلفة في الصين نلاحظ من الجدول التالي أن عدد المشروعات الصغيرة في المنطقة الشرقية يمثل نسبة 45% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة في الصين، وتمثل المنطقة الوسطى 39%، أما المنطقة الغربية نسبة 16% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة في الصين

جدول رقم (05): توزيع المشروعات الصغيرة حسب المناطق في الصين

المنطقة	النسبة
المنطقة الشرقية	%45
المنطقة الوسطى	%39
المنطقة الغربية	%16

Source:Yu Jian guo, opcit.

كما أن مساهمة المناطق الشرقية في الناتج الصناعي كان الأكبر، حيث بلغ 2.3 مرة من مساهمة المناطق الوسطى، و 3.3 مرة لمساهمة المناطق الغربية، ولكن بشكل عام كانت المشروعات الصغيرة تحتل نسبة عالية من قيمة الناتج الصناعي لكل منطقة كما هو مبين في الجدول السابق .

إجراءات تنشيط الصناعات الصغيرة في الصين :

بالمشروعات الصغيرة لعدة أسباب منها تأثير إنتاجها على الوضع الاقتصادي كما أنها عنصر مؤثر في استقرار المجتمع، ومن أهم إجراءات تنشيط المشروعات الصغيرة في الصين ما يلي: [1]

– يركز الفكر الاقتصادي الصيني نحو إصلاح الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة أولا من خلال بيعها ونقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلى، القادر على تدبير ثمنها والذي ستزداد ثروته بعد فترة ويستطيع شراء المصنع والشركات الكبيرة في المستقبل بدلا من الاعتماد على الأجانب.

– قررت الصين أيضا إقامة مناطق التنمية الصناعية والتكنولوجيا من خلال توفير القوة العاملة الرخيصة والمواد الخام والموارد المالية لتعزيز بناء البنية الأساسية في المناطق الجديدة.

– مجال تهيئة مناخ مشجع للاستثمارات بجميع أشكالها، تعفي الحكومة المشروعات الجديدة من الضرائب في العامين الأول والثاني، ولا يبدأ حساب الإعفاء من تاريخ بدء العمل أو الإنتاج التجريبي، بل من أول توزيع للأرباح وبعد ذلك تدفع الشركة نسبة نحو 20% من الأرباح كضرائب، وتحتجز الباقي لتمويل البحوث والتطوير والتوسعات والإحلال والتجديد.

بعد التطرق لنظرة عامة عن المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصين نستعرض الآن تجربتها في مجال حاضنات الأعمال، حيث أن عدد كبير من الحاضنات تمت إقامتها داخل بعض الشركات الضخمة المملوكة للدولة (State Owned Enterprises)، والتي لم تستطع التواؤم مع المنافسة ولم تكن هناك جدوى من هيكلتها، حيث

[1]- تركي الشمري، **دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال**، دراسة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، نحو بيئة داعمة الريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض، المملكة العربية السعودية، 9 – 11 سبتمبر 2014، ص 14.

تمت تجربة إعادة استخدام البنية الأساسية لهذه الشركات، من ورش ومصانع ومباني ووحدات إدارية، من خلال تحويل هذه الشركات إلى حاضنات مشروعات صغيرة ومتوسطة، فهذه الشركات تمتلك مساحات ضخمة من الأراضي والمباني التي تمت إعادة تنظيمها وتحويلها من خلال استثمارات صغيرة، إلى وحدات إدارية وإنتاجية يتم إعادة تأجيرها إلى أفراد أقاموا بها مشروعات صغيرة جديدة تكنولوجية في الغالب في نفس القطاع الإنتاجي للشركة الأصلية، أو في مجالات تكنولوجية جديدة تماما على هذه الشركة، ومن اللافت للنظر وجود عدد كبير من هذه الحاضنات في مختلف المقاطعات الصينية، حيث تمت الاستفادة من الشركات العامة القديمة وتحويلها إلى مواقع إنتاج متطورة أعطى لها الصينيون أسماء مغايرة تماما لما كان من قبل، ونذكر مثلا "شارع التكنولوجيا"، وهو موقع إحدى شركات المحركات في شمال بكين والتي تم تحويلها إلى حاضنة تكنولوجية كذلك "وادي الرواد" وهو موقع إحدى شركات الصناعات المعدنية في شمال بكين أيضا

والتي تم تحويلها إلى حاضنة تكنولوجية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات [1]، يمكن تقييم التجربة الصينية من خلال نقاط القوة والضعف: [2]

نقاط القوة في البرنامج الصيني للحاضنات :

حجم البرامج الصينية ضخم جدا: لا توجد دولة في العالم الثالث استطاعت الالتزام بإقامة هذا العدد من الحاضنات (465 حاضنة) في هذه الفترة القصيرة من الزمن (12 سنة فقط)، واستطاعت توفير الاستثمارات المطلوبة (حوالي 150 مليون دولار أمريكي)

– خلق عدد كبير جدا من الشركات والوظائف: يرجع الخبراء هذا الإنجاز المتمثل في خلق عدد كبير جدا من الشركات والوظائف في فترة قصيرة نسبيا، إلى الثقافة الصينية التي تتميز بالقدرة والطاقة الإدارية المرتفعة للأفراد، والرغبة في إقامة شركات وأنشطة تجارية وصناعية، والمساحة الكلية القابلة للتأجير للحاضنات (حوالي 3 مليون متر مربع)، وعدد الشركات الملتحقة بما حوالي ثمانية آلاف شركة توظف حوالي 300 ألف فرد معظمهم من أصحاب المؤهلات العليا، وتحقق دخلا سنويا يبلغ حوالي سبعة مليارات دولار أمريكي

– الحاضنات الصينية ساهمت في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم في سد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص وتنشيط هذه الأخيرة بالإضافة إلى تنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشروعات خاصة بعيدا عن الثقافة السائدة في دول شيوعية مثل الصين حيث العمل الحكومي الجماعي السائد

[1]- الشيراوي عاطف، **مرجع سبق ذكره**، ص 80

[2] - نجيبة سلاطنية، **سبق ذكره**، ص 60- 61.

– نجحت الجمعية الصينية للحاضنات في إحداث عمليات نقل وتبادل الخبرات وتأهيل عدد كبير من مديري الحاضنات لمواكبة هذا العدد الكبير من المشروعات، حيث قام هؤلاء المدراء بحضور عدد من الندوات والمؤتمرات في الخارج لاستيعاب هذا المفهوم والخروج برؤية واضحة لطبيعة أنشطة الحاضنات

– استطاع البرنامج الصيني للحاضنات التطور والتعلم من الأخطاء واختيار أفضل الممارسات، وقامت هذه الحاضنات بضبط إيقاع أعمالها من "حاضنات اجتماعية" تدار بشكل فيه كثير من التسامح والنظرة الاجتماعية للأعمال، إلى "حاضنات أعمال" تدار تبعا لقواعد العرض والطلب والمنافسة.

نقاط ضعف البرنامج الصيني للحاضنات:

– يرتكز البرنامج الصيني للحاضنات على التبعية للبرنامج القومي للتنمية التكنولوجية (Torch) مما لا يتيح الفرصة لتنمية العلاقات مع الإدارات المحلية وإدماج هذه المشروعات في هذه الإدارات، ونقل ملكيتها وتبعيتها إلى المقاطعات المختلفة

– التركيز الشديد على الشركات التكنولوجية وعدم إدماج بعض العناصر الاقتصادية والاجتماعية في هذا البرنامج حتى الآن

– التركيز الشديد على الوحدات "Hardware"، وهي المباني والبنية الأساسية للحاضنات، وعدم تنمية الخدمات التي تقدم للشركات، من خدمات فنية وخدمات إقامة المشروعات، وهي الخدمات التي يطلق عليها "software"

– ضعف الاهتمام بالمشروعات الموجهة إلى المرأة والأقليات

– تركيز إدارة الحاضنة على إدارة المباني والأنشطة العقارية حيث لا تتوفر في الغالب الخبرات والمهارات اللازمة لتنمية وتطوير الشركات مما يحد من جودة الخدمات المقدمة للشركات داخل الحاضنات [1]

– إدارة الخدمات في الحاضنة يتم دون مراعاة تكاليف الخدمات، وهذه إحدى أهم مشاكل إقامة الحاضنات في العالم الثالث، حيث أن معظم الراغبين في إقامة مشروعات لا يوجد لديهم المدخرات المالية التي تكفي مرحلة بداية المشروع ويتوقعون أن تقدم إليهم الحاضنة الخدمات بشكل مجاني.

المطلب الثاني: أبرز تجارب الدول العربية لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من التجارب في الدول العربية في هذا المجال يمكن ذكر أبرزها من خلال ما يأتي:

الفرع الأول: التجربة المصرية

[1]–**مرجع سبق ذكره**، ص 62.

تعتبر التجربة المصرية في ميدان حاضنات الأعمال التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة وهذا ما سيتم التطرق له من خلال النماذج المختارة

وهذه بعض نماذج لحاضنات أعمال مصرية:

مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال:

أسس في سبتمبر – أيلول 2010 بناءا على مبادرة حكومية من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، يهدف مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال إلى تعزيز ابداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات [1] بهدف دعم الاقتصاد الوطني، وقد أعلن الدكتور طارق كامل عن بدء العمل رسميا في المركز بالقرية الذكية، ورؤيته المستقبلية التحول إلى مركز إقليمي ينافس عالميا في مجال الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، من مهامه إقامة اقتصاد قائم على الإبداع وذلك عبر وضع الإستراتيجيات، تقديم التسهيلات والترويج للإبداع وريادة الأعمال وإرساء مفهوم الملكية الفكرية في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها

يهدف مركز الإبداع التكنولوجي إلى:

- العمل كمحفز بين الحكومة ، القطاع الخاص والجامعات
- إدارة المكونات المختلفة لبيئة العمل
- تحديد وإدارة وتنسيق البرامج المختلفة الموجودة بالاستراتيجية بالاشتراك مع أصحاب المصالح المختلفين
- التركيز في الحصول على أرباح عبر تسويق الابتكارات وتراخيص الملكية الفكرية
- العمل على حل المشاكل التي تواجه مصر حاليا
- الترويج لمصر كمنافس عالمي في الإبداع ذو القيمة المضافة

والشركتين التاليتين نموذج محتضن ناجح : [2]

1_ شركة (Interact Intelligent Education System): لقد فازت شركة واحدة من الشركات التي يحتضنها، من خلال مشروعها (نظام التعليم الذكي) بالمركز الرابع في منافسة إنتل للأعمال لسنة 2014 للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أقيمت في البحرين. وستقوم شركة Interact بتمثيل مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منافسة إنتل العالمية التي ستقام في جامعة كاليفورنيا بمدينة UC .Berkley

[1]- بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة ريادي الأعمال قطاع غزة**، دارسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، فلسطين، 2014، ص 94

[2] – **http**://**www**.**mubasher**.**info**/**news**, consulté le: 30/03/2016.

2_شركة Integereight: هي واحدة من الشركات التي يحتضنها مركز الإبداع التكنولوجي، فازت في النهائيات الإقليمية لمنافسية الدخول إلى الحلبة (منافسة STC على مستوى الشرق الأوسط) على مدار أسابيع تنافس المبتدئين للفوز بمكان في هذه النهائيات الإقليمية.

حاضنة شركات Flat6Labs: تعمل حاليا في القاهرة وجدة وأبو ظبي وقريبا في بيروت مع بذل جهود كبيرة للتوسع في المزيد من المواقع في منطقة الشرق الأوسط وتقوم الحاصنة ب:

1_**التمويل**: لكل شركة ناشئة وقع عليها الاختيار، يتم الاستثمار فيها بمبلغ يتراوح 15.000 الى 20.000 دولار باعتباره تمويلا أوليا في مقابل الحصول على أسهم قليلة في الشركة وتحصل الشركات الناشئة على هذا التمويل الأولي لمساعدتها في تغطية النفقات خلال البرنامج وفي محاولة التحديد منتجاتها، وتطوير التطبيقات الأساسية لها، وكذلك لتسويق مشروعها

2_التوجيه : تقدم 4 أشهر من الإرشاد يقوم به مرشدون على أعلى مستوى، وتعمل على ربط كل فريق بطرق استراتيجية مع مرشدين متخصصين في مجال عملهم ويشمل مساعدة في مجال الخدمات اللوجستية، والمسائل التقنية، وجذب قاعدة عملاء، وتعيين الموظفين، وكيفية تقديم المشروع تقديمها جاذبا للمستثمرين

3_التدريب: يساعد الموجهون في تصميم المنتج الخاص بالمشروع وتوجيه الشركة في الطريق الصحيح فهم عادة يمكن أن يكرس ساعة أو اثنين لمساعدة أصحاب الأعمال بشكل متواصل ويشارك بعض الموجهين في التوجيه الأساسي بشكل منتظم، تحديد ساعات عمل اللقاءات بين أصحاب الأعمال وخبراء وأصحاب الأعمال من ذوي الخبرة لطرح الأسئلة حول المشكلة أو المشكلات التي يواجهوها في الشركات الناشئة وكيفية التغلب عليها.

4_الامتيازات والخدمات: تقدم للشركات الناشئة امتيازات ومنافع بقيمة أكثر من 300.000 دولار أمريكي توفر لرواد الأعمال بعض أفضل الموارد المتاحة لبناء شركاتهم حيث تستفيد جميع الشركات الناشئة من امتيازات ضخمة

الفرع الثاني: التجربة الإماراتية –دبي–

أولا: نماذج للحاضنات :

1_حاضنة محمد بن راشد تؤهل المشروعات الصغيرة لمواجهة تحديات الأسواق

قامت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة [1] إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، في تخريج وتأهيل أكثر من 100 مشروع عبر مركز حاضنات الأعمال التابع للمؤسسة في قرية الأعمال

[1]–الموقع الرسمي للإمارات تبتكر:

www.uaeinnovates.gov.aear, consulté le: 01/05/2016.

خلال 3 سنوات اعتبارا من النصف الأول للعام 2010 وحتى النصف الأول للعام 2013، وذلك الدخول السوق المحلي بقوة والتنافس في ريادة الأعمال، وتؤكد المؤسسة من خلال مركز حاضنات الأعمال، التي تم إنشاءها في 2002 وتعد أول حاضنة أعمال في المنطقة، دعمها المستمر لقطاع الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات والإمكانات اللازمة لهم لبدء مشاريعهم الخاصة في السوق المحلي الإمارة دبي ودولة الإمارات بشكل عام ، كما يحصل أصحاب المشاريع في الحاضنة على المميزات والتسهيلات التي تؤهلهم إلى النجاح في ريادة الأعمال، أبرزها: المساحة المكتبية المرنة والمجهزة بالكامل، وقاعات الاجتماعات والمؤتمرات، وخدمات الاستقبال إضافة إلى ذلك وجود كوادر مؤهلة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع، كما توجد فرص لبناء شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى. ويوفر فريق عمل المؤسسة نخبة من خبراء الأعمال المتخصصين لتقديم الدعم الفني والإداري والاستشارات

2_**حاضنة واحة دبي للسيليكون** [1] : أسستها في سبتمبر أيلول 2013 سلطة واحة دبي للسليكون وتعمل مع رواد الأعمال المحليين في قطاع التكنولوجيا. تعد حاضنة واحة السيليكون المركز المتخصص لرعاية ودعم الأعمال التكنولوجية والمملوك بالكامل لسلطة واحة دبي للسيليكون، تم تأسيسها وفق رؤية إستراتيجية طموحة وبعيدة المدى لتكون حاضنة رائدة لدعم المشاريع التكنولوجية الجديدة التي لا تزال في أولى مراحل التأسيس والتي تنطوي على إمكانات نمو كبيرة ، تنشط واحة دبي للسيليكون، كمنطقة حرة ضمن موقع استراتيجي على شارع الإمارات، وتمتد على مساحة 2.7 كيلو متر مربع، وتضم أبراجا مكتبية رفيعة المستوى، ومنشآت للأبحاث والتطوير، ومناطق صناعية ومؤسسات تعليمية، ووحدات سكنية، وفللا راقية، وفنادق، ومراكز للرعاية الصحية، إلى جانب تشكيلة واسعة من المرافق والتسهيلات المتطورة التي تساهم في تعزيز حيوية البيئة التجارية والاجتماعية ضمن واحة دبي للسيليكون، كما توفر الواحة حوافز وميزات متكاملة لشركات الأعمال من ضمنها تملك كامل للمشاريع وبنية أساسية متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات ستتيح للشركات إمكانية مباشرة عمليات التشغيل بأسرع وقت. وقد أعلنت سلطة واحة دبي للسيليكون – المدينة التكنولوجية المتكاملة – أنها حققت نتائج واعدة في العام 2013 حيث تمكنت الواحة من تحقيق أرباح صافية بلغت204.3 ملايين درهم وسجلت ارتفاع نسبته 23.5 % مقارنة بالعام 2012.

[1]-بسمة فتحي عوض برهوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

ثانيا : معايير اختيار متعاملي الحاضنات الإماراتية

يشترط في المشروعات أن تكون قيد التأسيس، أو في مرحلة البدء في إمارة دبي، كما يجب أن يتوافر عاملا الالتزام والمصداقية في المشروع، وزيادة احتمالية الحصول على التمويل الكامل بناء على خطة العمل، كما أن أعضاء الحاضنة يحصلون على تسهيلات تتمثل في عنوان دائم للمشروع، وقاعات للاجتماعات والمؤتمرات وخدمات الاستقبال، والدعم الإداري، إضافة إلى وجود الكوادر المؤهلة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع وتراوح مساحات العمل المتاحة بين 100 قدم مربعة إلى 300 قدم مربعة، وتستوعب ما بين شخص إلى خمسة أشخاص في المشروع الواحد.

حاضنات الأعمال قدمت حتى الآن 300 مشروع، من بينها نماذج لاقت نجاحا كبيرا ومثلت علامة مهمة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

خاتمة الفصل

تعد حاضنات الأعمال من الأدوات المهمة في استيعاب المبادرين، وخلق مؤسسات صغيرة لاحقا، إذ تركز حاضنات الأعمال على محال محدد (مثل التكنولوجيا أو الطاقة ... إلخ) وتساعد في إنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المبتكرة، من خلال توفير المعدات والمرافق وتقديم خدمات تطوير الأعمال والدعم الفني (مثل المحاسبين والقانونيين وغيرهم)، وتعتبر الحاضنة منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب يحوي كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها. كما يتبين مدى أهمية حاضنات الأعمال في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –خصوصا تلك القائمة على المبادرات التكنولوجية في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها، لذا فان توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء.

الفصل الثالث

نموذج حاضنات اعمال جامعة المسيلة

المبحث الاول : ماهية حاضنة الاعمال

المطلب الاول :مفهوم حاضنة الاعمال وهياكلها واهم زيارتها

1_تعريف حاضنة أعمال جامعة المسيلة :

أنشئت حاضنة الأعمال بجامعة المسيلة بمقتضى القرار الوزاري رقم 182 الصادر بتاريخ 27 ماي 2019، حيث تعتبر أول حاضنة أعمال داخل الجامعة على المستوى الوطني، تبعتها بعض الجامعات الجزائرية في انشاء حاضنات أعمال كجامعة البليدة ، ورقلة وقالمة ...الخ. تتبع إداريا للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لمديرية البحث على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، يديرها مدير حاضنة يعين من قبل إدارة الجامعة ويرسل ملفه للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجيا، كما ان مدير الحاضنة له صلاحية تشكيل لجنة انتقاء المشاريع وتضم مجموعة من الأساتذة يعملون على انتقاء ومرافقة مختلف المشاريع والأفكار لدى الشباب رواد الأعمال، كما تعمل ادارة الحاضنة على تشكيل مجلس ادارة الحاضنة والذي يتشكل من مدير الحاضنة ونائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية وممثلين عن: مديرية الصناعة والمناجم ، الوكالة الوطنية للتشغيل. ممثلين هن المؤسسات الاقتصادية الشريكة للجامعة ...الخ

2_ هياكل حاضنة أعمال جامعة المسيلة :

يتكون الهيكل التنظيمي للحاضنة من ثلاث مستويات: مجلس الإدارة، المدير ولجنة إعتماد المشاريع، ويعد مدير الحاضنة هو الرئيس لها وهو المسؤول عن إدارة اعمال الحاضنة اليومية ويساعده في مهامه طاقم إداري فني يضم محاسب ومسؤول المستخدمين والوسائل والقائم بعمليات الإعلام الآلي وسكرتاريا

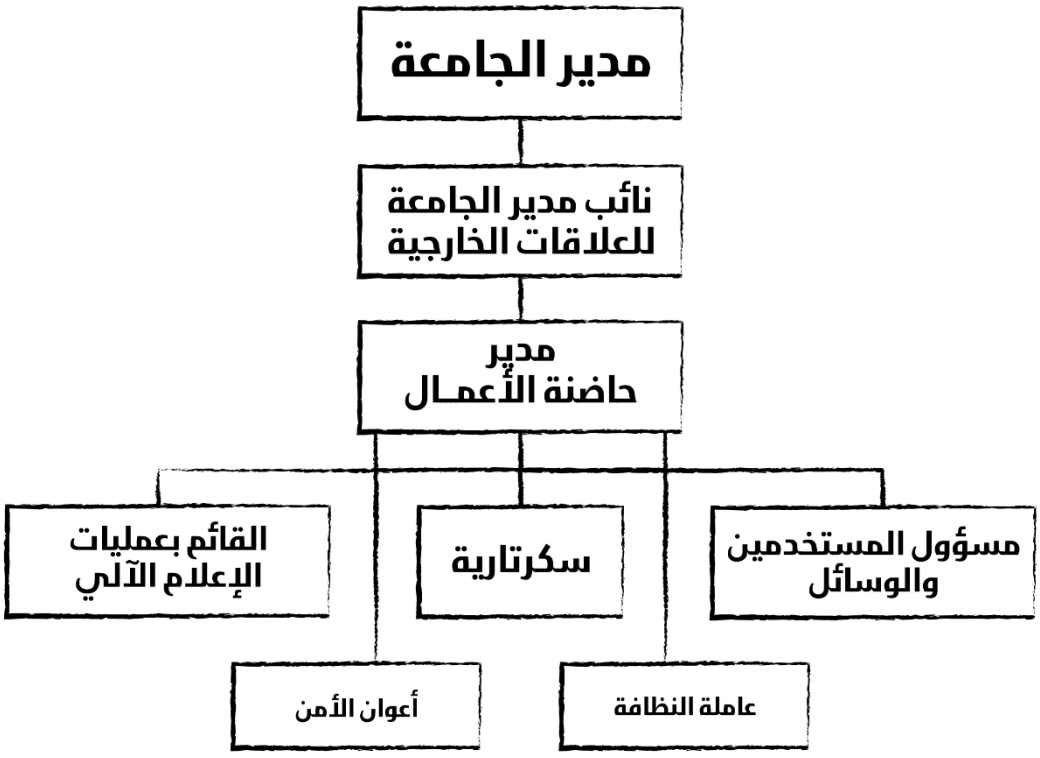

زيارة حاضنة أعمال المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بالعاصمة

في يوم الخميس الموافق ل 2019/01/11 قام السيد مدير الحاضنة بزيارة إلى حاضنة أعمال المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بالعاصمة، وذلك بتكليف من مدير جامعة المسيلة ،وذلك للاطلاع على طريقة عمل حاضنة المدرسة الوطنية متعددة التقنيات ونقل التجربة الى حاضنة جامعة المسيلة رغم ان حاضنة المدرسة الوطنية تابعة للقطاع الخاص ولعل اهم النقاط التي تم استخلاصها من الزيارة ما يلي:

– بعد الاجتماع مع عضوين من حاضنة المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بالشراكة مع شركة جيزي للهاتف النقال، وهما مدير الحاضنة السيد: عمر سطيحي ومساعده السيد: اسكندر زواغي.

– تم اطلاعنا على ان الحاضنة نتاج شراكة بين القطاع العام(المدرسة الوطنية متعددة التقنيات) والقطاع الخاص (شركة جيزي) من خلال هذه الاتفاقية تم انشاء الحاضنة الخاصة بشركة جيزي وتحت تسميتها واقتصر دور المدرسة على توفير مقر إنشاء الحاضنة.

– اتفاقيات التعاون بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين تعتبر اتفاقية إطار عام يجب تحويلها إلى اتفاقيات متخصصة مثلا اتفاقية بين شركة لافارج هولسيم وحاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف بالمسلة.

– من الضروري إدراج تاريخ للاتفاقية بين الحاضنة والشريك الاقتصادي للجامعة وهذا لتقوية الموقف التفاوضي للحاضنة.

– من المستحسن عدم الوقوع في الاتفاقيات الحصرية، و هذا حتى نسمح للحاضنة من إيجاد شركاء آخرين لتمويل مشاريع أصحاب الأفكار.

– من بين المهام التي تقوم بها الحاضنة هي تنمية الفكر المقاولاتي للأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة وحتى من خريجي المدرسة للسنوات الماضية.

– من بين مهام الحاضنة تحويل الأفكار الناضجة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك بالتنسيق الثلاثي بين الحاضنة والشريك الاقتصادي وصاحب الفكرة.

– من بين مهام الحاضنة القيام بتقارير الخبرة للشركاء الاقتصاديين للجامعة.

– من بين النقاط المهمة كذلك هو ضرورة دفع حاملي الأفكار إلى المساهمة المالية في إنشاء مشاريعهم الخاصة، وذلك حتى تكون لديهم جدية في إنجاح مشاريعهم.

– من بين النقاط المهمة كذلك هو تخصيص فضاء لما يسمى FAB-LABO تعرض فيه بعض الآلات و المعدات التي تسمح للزوار من المهتمين وأصحاب الأفكار من توليد أفكار جديدة عن هذه المعدات قد تكون سببا في تحسين عمل تلك الآلات و المعدات.

– حاملي الأفكار يستحسن أن يكونوا في جماعات لا تقل عن الثلاث 03.

– من بين أهم الصعوبات التي واجهة حاضنة المدرسة الوطنية متعددة التقنيات مع شريكها جيزي للهاتف النقال هو جانب قانوني متعلق بصرف الأموال.

الزيارة الميدانية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للجامع لمقر الحاضنة

في يوم الأربعاء الموافق لـ: 2019/02/13 و ابتداء من الساعة التاسعة و النصف صباحا شرع وفد مكون من السادة والسيدات الآتية اسماؤهم:

– السيد نائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال: الدكتور بن واضح الهاشمي

– السيد نائب مدير الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث فيما بعد التدرج: البروفيسور بودراع ابراهيم

– السيد مدير حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الدكتور مير احمد

– السيد عميد كلية العلوم الدكتور بن ساسي الطيب

– السيد عميد كلية الرياضيات والإعلام الآلي الدكتور بورحلة مصطفى

– السيد مدير معهد تسيير التقنيات الحضارية الدكتور ميلي محمد

- السيدة مديرة مديرية الصناعة و المناجم بالمسيلة و نائبيها في الإدارة
- السيد مدير مؤسسة تواب للجس و الكائن مقرها بدائرة بوسعادة/المسيلة
- السيد نائب مدير مؤسسة لافارج هولسيم
- رئيس جمعية حماية البيئة
- رئيس جمعية الإبداع و الابتكار غضبان
- السيد بن يونس محمد صاحب براءة اختراع في ميدان الخرسانة المسلحة
- الطالبة مشقق خيرة صاحبة فكرة السلامة الجوية بالطائرات المدنية.

إذ قمنا بزيارة ميدانية للمقر المخصص لإنشاء الحاضنة و الكائن بكلية الإعلام الآلي، وقد قام السيد مدير الحاضنة بشرح مفصل لمهام الحاضنة و مشروعها المستقبلي في تجسيد افكار المبدعين على ارض الواقع، كما أضاف السيد نائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية ،شرحا مفصلا للعلاقة التي تربط الجامعة بشركائها الاجتماعيين و الاقتصاديين، كما تدخل السيد نائب مدير الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي للبحث العلمي والتكوين العلمي و اوضح علاقة الحاضنة بمخابر البحث وأفق التعاون بينهما.

لقد أبدا السادة شركاء الجامعة وعلى رأسهم السيدة مديرة الصناعة و المناجم الاستعداد التام لبلورة هذه الزيارة الى اتفاقية عملية بين الشركاء و حاضنة اعمال جامعة المسيلة، و قد اقترح موعد 2019/03/08 كموعد لتوقيع اتفاقية الشراكة بين الحاضنة و المؤسسات الشريك.

كما لمسنا من السادة مسؤولي المؤسسات الشريكة للجامعة استعدادا للشروع في تجهيز الحاضنة، و قد كُلف السيد مدير معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة المسيلة الدكتور ميلي محمد، بإعداد تصميم لكل حاضنة من الحاضنتين مع تحضير بطاقة خاصة بمستلزمات و تجهيزات كل حاضنة على حدا. كما تم توضيح بعض مهام الحاضنة للسادة الحاضرون في النقاط التالية:

- من بين المهام التي تقوم بها الحاضنة هي تنمية فكر ريادة الأعمال (المقاولاتية) للأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة وحتى من خريجي الجامعة للسنوات الماضية.
- من بين مهام الحاضنة تحويل الأفكار الناضجة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك بالتنسيق الثلاثي بين الحاضنة والشريك الاقتصادي وصاحب الفكرة.
- من بين مهام الحاضنة القيام بتقارير الخبرة للشركاء الاقتصاديين للجامعة.
- من بين النقاط المهمة كذلك هو ضرورة دفع حاملي الأفكار إلى المساهمة المالية في إنشاء مشاريعهم الخاصة، وذلك حتى تكون لديهم جدية في إنجاح مشاريعهم.

من بين النقاط المهمة كذلك هو تخصيص فضاء لما يسمى FAB-LABO تعرض فيه بعض الآلات والمعدات التي تسمح للزوار من المهتمين وأصحاب الأفكار من توليد أفكار جديدة عن هذه المعدات قد تكون سببا في تحسين عمل تلك الآلات و المعدات..

الزيارة الميدانية بقصر الحكومة للمشاركة في اليوم الاعلامي حول المؤسسات الناشئة

اليوم الإعلامي "المؤسسات الناشئة **startups** في مجال المرفق لعمومي ونظام العنونة" والمنعقد بقاعة المحاضرات بقصر الحكومة والمنظم من قبل إطارات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وعلى رأسهم السيدة مديرة العنونة بالوزارة. اذ انطلقت اشغال اليوم الاعلامي على الساعة 09:30 صباحا إلى غاية 17:00 مساء، وبتاطير من إطارات الوزارة وبحضور ممثلي اغلب ولايات الوطن عل مستوى الأمانات العامة للولايات، وبعض مسئولي الحاضنات و بعض حاملي الافكار والمشاريع.

اذ وبعد العرض المقدم من قبل اطارات الوزارة حول ماهية المؤسسات الناشئة، قمنا بالتدخل وعرضنا على اطارات الوزارة 28 مشروع مؤسسة ناشئة تؤطرها حاضنة جامعة المسيلة، وقد لقت اعجاب وإشادة من قبل مديرة التنظيم والإطارات الحاضرة معها. اذ اعتبرت ان مشاريع جامعة المسيلة الوحيدة التي تميزت بالتنظيم وان اغلبها يصب في المحاور التي تود الوزارة تنظيم اليوم الاعلامي العالمي للمؤسسات الناشئ بتاريخ 2019/11/16 حولها. وان جامعة المسيلة اصبحت رائدة في هذا المجال كما نوهت السيدة المديرة بالقفزة النوعية لجامعة لمسيلة خاصة بانشاءها لحاضة أعمال ترافق الشباب الجامعي وتؤطره، ودعت الحاضرين من مختلف الولايات الى ضرورة اتباع النشاطات التي قامت بها جامعة المسيلة في مجال مرافقة المؤسسات الناشئة.

المطلب الثاني : اتفاقيات شراكة وتعاون مع المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة

1_اتفاقية شراكة وتعاون مع الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية :

– بموجب الاتفاقية تقوم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية بتسيير وتمويل وتجهيز فضاء حاضنة أعمال جامعة المسيلة والكائن بالطابق الثالث من كلية الرياضيات والإعلام الآلي بمختلف التجهيزات.

– ترقية الابتكار العلمي وتشجيعه ومرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الهيئات العلمية للجامعة كالمخابر ووحدات البحث والأساتذة الباحثين في تقديم المشورة لأصحاب المشاريع و الافكار .

– الإسهام في نقل التكنولوجيات ومهارات إدارة الأعمال بين الجامعة و والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية

– توفير شروط ترقية العلاقة بين موظفي الهيئتين المعنيين بالتكوين والبحث العلمي والتجديد والتطوير التكنولوجي.

– التكفل بأصحاب المشاريع والأفكار والمبتكرين المتربصين داخل الحاضنة خلال فترة احتضان مشاريعهم وأفكارهم.

– السعي نحو تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية، وندوات وملتقيات مشتركة، ولقاءات بين طرفي الاتفاقية.

– تعمل الحاضنة من خلال انتقاءها لأصحاب الافكار والاختراعات والمشاريع الناشئة على حل المشاكل التقنية و التسييرية التي يعاني منها طرفي الاتفاقية.

–تعمل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة على تسخير الامكانيات البشرية والتقنية من اساتذة وباحثين وهيئات علمية كمخابر البحث والنوادي العلمية لصالح طرفي الاتفاقية.

2_اتفاقية شراكة وتعاون مع مديرية الصناعة والمناجم بالمسيلة :

– ترقية الابتكار العلمي وتشجيعه ومرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الهيئات العلمية للجامعة كالمخابر ووحدات البحث والأساتذة الباحثين في تقديم المشورة لأصحاب المشاريع و الافكار .

– العمل من أجل انشاء آليات الادماج المهني للمتحصلين على شهادات التعليم العالي وشهادات التكوين المهني مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحتضنة منها.

– الاسهام في نقل التكنولوجيات ومهارات ادارة الاعمال بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين والمتعاملين الاقتصاديين.

– توفير شروط ترقية العلاقة بين موظفي الهيئتين المعنيين بالتكوين والبحث العلمي والتجديد والتطوير التكنولوجي

– التكفل بالطلبة المتربصين داخل الحاضنة والمؤسسات خلال فترة احتضان مشاريعهم وأفكارهم.

– المساهمة الفعالة في نقل المعلومات والمعارف بين طرفي الاتفاقية.

السعي نحو تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية، وندوات وملتقيات مشتركة ولقاءات بين طرفي الاتفاقية.

– تعمل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة على تسخير الامكانيات البشرية والتقنية من اساتذة وباحثين وهيئات علمية كمخابر البحث والنوادي العلمية لصالح طرفي الاتفاقية.

3_اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة حضنة حليب

–ترقية الابتكار العلمي وتشجيعه ومرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الهيئات العلمية للجامعة كالمخابر ووحدات البحث والأساتذة الباحثين في تقديم المشورة لأصحاب المشاريع و الافكار .

– العمل من أجل انشاء آليات الإدماج المهني للمتحصلين على شهادات التعليم العالي وشهادات التكوين المهني مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحتضنة منها.

– الاسهام في نقل التكنولوجيات ومهارات ادارة الاعمال بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين والمتعاملين الاقتصاديين.

– توفير شروط ترقية العلاقة بين موظفي الهيئتين المعنيين بالتكوين والبحث العلمي والتجديد والتطوير التكنولوجي

– التكفل بالطلبة المتربصين داخل الحاضنة والمؤسسات خلال فترة احتضان مشاريعهم وأفكارهم.

– المساهمة الفعالة في نقل المعلومات والمعارف بين طرفي الاتفاقية.

– السعي نحو تنظيم ايام اعلامية وتحسيسية، وندوات وملتقيات مشتركة ولقاءات بين طرفي الاتفاقية.

4_اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة صيانة العتاد الصناعي MEI

بموجب الاتفاقية تعتبر مؤسسة صيانة العتاد الصناعي MEI شريك لحاضنة اعمال جامعة المسيلة.

– تشكيل لجنة مختلطة مهمتها متابعة سير الاتفاقية والتكفل بكل انشغالات الباحثين المحتضنين بالحاضنة.

– ترقية الابتكار العلمي وتشجيعه ومرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وإتاحة الهيئات العلمية للجامعة كالمخابر ووحدات البحث والأساتذة الباحثين في تقديم المشورة لأصحاب المشاريع و الافكار .

– العمل من أجل انشاء آليات الادماج المهني للمتحصلين على شهادات التعليم العالي وشهادات التكوين المهني مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحتضنة منها.

– الاسهام في نقل التكنولوجيات ومهارات ادارة الاعمال بين الجامعة والشركاء الاقتصاديين والمتعاملين الاقتصاديين.

- توفير شروط ترقية العلاقة بين موظفي الهيئتين المعنيين بالتكوين والبحث العلمي والتجديد والتطوير التكنولوجي
- التكفل بالطلبة المتربصين داخل الحاضنة والمؤسسات خلال فترة احتضان مشاريعهم وأفكارهم.
- المساهمة الفعالة في نقل المعلومات والمعارف بين طرفي الاتفاقية.
- السعي نحو تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية، وندوات وملتقيات مشتركة ولقاءات بين طرفي الاتفاقية.

5_اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة ماقراب بايب :

- تلتزم بموجبها مؤسسة ماغراب بايب بدعم حاضنة الأعمال خاصة في ما تعلق باستقبال الباحثين المحتضنين لديها لإجراء تربصات ميدانية.
- رعاية بعض التظاهرات العلمية التي تنظمها حاضنة أعمال جامعة المسيلة.
- المساهمة في إدماج بعض حاملي الأفكار المبتكرة وتوفير مناصب شغل فيما يسمح به القانون.

6_اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة :

- إنشاء فضاء علمي خاص بحاملي الأفكار في مجال البيئة والمؤسسات الناشئة الخضراء وتهيئته وتجهيزيه بمختلف التجهيزات المكتبية اللازمة.
- رعاية التظاهرات العلمية التي تنظمها الحاضنة
- انتقاء أحسن الأفكار الابتكارية في مجال نشاط المؤسسة واحتضانهم وتوفير التجهيزات التي تدخل في مجال تطويرها

7_اتفاقية شراكة مع مؤسسة حضنة صولار :

- تجهيز فضاء الحاضنة بمختلف العتاد المكتبي اللازم لنشاط الحاضنة.
- انتقاء الأفكار المبتكرة في مجال الطاقات المتجدد واحتضانها وإمكانية تمويلها.
- تنظيم دورات تكوينية في مجال الطاقات المتجدد لحاملي الأفكار المحتضنين بالحاضنة.

8_اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة قناعة للصناعات الغذائية :

- تجهيز الحاضنة بالعتاد والتجهيزات المكتبية
- تنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية لفائدة حاملي الأفكار في مجال الصناعات الغذائية
- احتضان وتمويل بعض المشاريع الناشئة التي تدخل ضمن اهتمامات المؤسسة.

9_اتفاقية شراكة وتعاون مع مؤسسة SARL VISION-TEK :

- تكوين حاملي الأفكار في مجال التجهيزات المستخدمة في التحكم عن بعد.
- رعاية بعض التظاهرات العلمية التي تنظمها حاضنة الأعمال.
- تمويل بعض المشاريع الناشئة والتي تدخل ضمن اهتمامات المؤسسة.

المطلب الثالث : اهم النشاطات التي قامت بها حاضنة أعمال جامعة المسيلة في اطار تعزيز العلاقة مع الشركاء

1_ المشاركة في الندوة الدولية حول المؤسسات الناشئة والتي نظمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية

وذلك بستة افكار مؤسسات ناشئة في المجالات البيئة والرسكلة .الطاقات المتجددة السلامة الجوية للطائرات. البيولوجيا وذلك بتاريخ 2019/11/16 بقاعة المؤتمرات الدولية بالجزائر العاصمة.

2_ المشاركة في المسابقة الوطنية لأحسن فكرة مبتكرة في مجال الجامعات الذكية والمنظمة من طرف ANVREDET بجامعة قسنطينة 02 خلال شهر 02/01 ديسمبر 2019 ، التحضير لاختيار احسن فكرة مقاولاتية مبتكرة بمكتب السيد الامين العام لولاية المسيلة من خلال تنظيم عدة لقاءات تمخضت عن تشكيل لجنة تضم نخبة من الاساتذة من جامعة المسيلة وبعض الاطارات من ولاية المسيلة مهمتها التحضير لانتقاء الافكار المبتكرة.

3_القيام بزياة ميدانية للمعرض الوطني للمنتوج المحلي بتاريخ 28 ديسمبر 2019 لتعريف الطلبة المحتضنين بالإمكانيات الوطنية في مختلف المجالات

4_المشاركة في الندوة الوطنية حول المقاولاتية بالجزائر العاصمة يوم 05 فيفري 2020 والتي نظمها المنتدى الجزائري للشباب والمقاولاتية : من قبل مدير الحاضنة بمداخلة تحت عنوان سياسة التوجه نحو خلق حاضنات الأعمال ودورها في النهوض بقطاع المؤسسات الناشئة الجزائرية.

5_المشاركة بمداخلة علمية حول تجربة انشاء حاضنة اعمال جامعة المسيلة ودورها في تكريس ثقافة الابتكار لدى الطلبة والباحثين: في اليوم الدراسي المنظم من قبل مديرية الصناعة والمناجم بولاية المسيلة .وذلك بتاريخ 12 فيفري 2020 من قبل مدير الحاضنة

6_المشاركة في المسابقة الوطنية لاختيار احسن فكرة ناشئة والمنظمة من قبل ANVREDET بجامعة البليدة: وذلك بتاريخ 05/04 مارس 2020 والحصول على المرتبة الثانية بفكرة تعود للباحث محمد سلامي وهي عبارة عن تطبيق موجه لفئة ذوي المهارات المحدودة فشة المكفوفين.

7_تنظيم ندوة وطنية حول "طالب اليوم رائد اعمال الغد بالتنسيق مع المنتدى الجزائري للمقاولاتية والشباب وذلك يوم 10 مارس 2020 والتي افضت الى اتفاقية شراكة بين الجامعة والمنتدى.

8_تنظم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية بالتعاون مع جامعة محمد بوضياف بالمسيلة من خلال حاضنة الأعمال ، مسابقة وطنية لأحسن ثلاثة أفكار مبتكرة بتاريخ 11 مارس 2020

– بتاريخ 10 مارس 2020 تم عقد اتفاقية الموقعة بين الجامعة والمنتدى الجزائري للشباب والمقاولاتية ، إذ تعهد رئيس المنتدى السيد عبد السلام محمد بتقديم 15 فكرة مؤسسة ناشئة من أفكار الطلبة والباحثين المنتسبين للحاضنة إلى وزارات المعنية (وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ،ووزارة الحاضنات) بهدف تمويلها ودعمها.

– بتاريخ 22مارس 2020 ،وفي إطار الوقاية من وباء كورونا القاتل ، بادرت بمديرية البيئة لولاية المسيلة ومخابر جامعة المسيلة وشركة حضنة للبيئة و الرسكلة ، يقومون بحملة تحسيسية وتوعوية تحت شعار "صحتنا في نظافة بيئتنا " .

– بتاريخ 20 مارس 2020 المساهمة في انتاج المطهر المستخدم ضد انتشار فيروس كورونا بالشراكة مع مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة ومخبر كلية العلوم والقيام بحملات تطهير لعدة هيئات ادارية بالولاية (الجامعة.الحماية المدنية.دار المسنين)

– بتاريخ 02 أفريل 2020 الإعلان عن ورشة التدريب القيادي وريادة الأعمال حول استراتيجيات التسويق الرقمي للمؤسسات الناشئة مع الكوتش – المدرب – أيوب قريشي عبر الأقسام الافتراضية .

– المشاركة في عدة حصص اذاعية وتلفزية للتعريف بالحاضنة ومهامها وفي نفس الوقت حتى نطلع الراي العام باهمية ما نقوم به في الحاضنة من نشاطات (اذاعة المسلية الحملية في برنامج عين على الجامعة وذلك بمجموع 05 حصص . القناة الاذاعية الاولى مذلك في ثلاث حصصة مختلفة .المشاركة في مناسبتين مع القناة الاذاعية جيل FM. التلفزة الوطنية القناة الارضية في برنامج جامعة التكوين المتواصل بتاريخ 01 أفريل2020 تم استضافة طاقم حاضنة أعمال المسيلة رفقة الشريك الاقتصادي لها حضنة للبيئة والرسكلة ، من طرف إذاعة الحضنة بالمسيلة.

9_ تنظيم ندوة افتراضية وطنية باستخدام تطبيق meeting حول كيفيات المساهمة في الحد من جائحة كورونا : اذ شارك في الندوة ازيد من 52 خبير من داخل الوطن وخارجه ومن 12 جامعة جزائرية. وكانت اهم توصياته تشكيل لجنة خبراء ضمت 07 اعضاء من سبع جامعات وطنية (المسيلة–تبسة–بسكرة –الوادي–العاصمة–سيدي بلعباس–بومرداس) يلتزم الأعضاء بإقامة دورات تكوينية في (اعداد مخطط الاعمال – طرق التمويل الحديثة– التسويق الرقمي– اعداد وانشاء المواقع الالكترونية) لفائدة حاملي المشاريع المبتكرة على مستوى حاضنة اعمال جامعة المسيلة

10_تنظيم ندوة افتراضية وطنية وثانية باستخدام تطبيق meeting بمناسبة اليوم العالمي للبيئة المصادف ل 05 جوان 2020 حول سبل التخلص من النفايات الطبية المستخدمة للوقاية من فيروس كورونا المستجد بطرق صديقة للبيئة ومن خلال انشاء مؤسسات ناشئة خضراء (بيئية) بمساهمة مديرية البيئة لولاية المسيلة ومؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة وقد افضت الى التوصيات التالية :

11_توصيات الندوة الافتراضية حول: سبل حماية البيئة من مخلفات الوقاية من فيروس كورونا المستجد COVID-19 والمؤسسات الناشئة الخضراء05 جوان 2020 بمناسبة اليوم العالمي للبيئة

نظمت جامعة المسيلة من خلال حاضنة الاعمال وبالشراكة مع مديرية البيئة لولاية المسيلة، ومؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة، بمناسبة اليوم العالمي للبيئة والذي صادف يوم الجمعة 05 جوان 2020 ، وعلى الساعة 20:00 مساء والى غاية الساعة 00:00 ليلا، والتي شارك فيها العديد من الخبراء والباحثين زيادة عن ممثلي الهيئات المنظمة للندوة.

وبعد افتتاح الندوة الافتراضية من قبل: الدكتور مير أحمد مدير حاضنة أعمال جامعة المسيلة والذي اوجز موضوع الندوة والمناسبة التي اقيمت من أجلها (اليوم العالمي للبيئة)، اذ تطرق الى بعض المفاهيم المتعلقة بالبيئة وبالمؤسسات الناشئة الخضراء، كما اشار الى خطورة النفايات الطبية وخاصة تلك المستخدمة للوقاية من فيروس كورون المستجد COVID-19 ، محذرا من عدم التخلص منها بطرق صديقة للبيئة. وبعدها مباشرة اعطيت الكلمة لمديرة البيئة على مستوى ولاية المسيلة: أ. خطوطي حكيمة، والتي تمحورت مداخلتها حول الاطار المفاهيمي للبيئة وبعض الجوانب القانونية المفسرة لحماية البيئة من التلوث الناتج عن النشاط البشري، كما تطرقت الى بعض النشاطات التي قامت بها المديرية بالشراكة مع جامعة المسيلة وآخرها كان يوم:

04 جوان 2020 من المنطقة الرطبة المحاذية لسد ولاية المسيلة والتي كانت موجهة للتحسيس بأهمية البيئة وطرق المحافظة عليها كما تطرقت السيدة المديرية للمسابقة التي اجريت للتلاميذ، واختتمت مداخلتها بالحث على ضرورة تكريس الجهود بين المديرية والجامعة من اجل تحقيق الشعار العالمي للبيئة "حان وقت الطبيعة" .

ثم تلاها تدخل السيد عميد كلية العلوم البروفيسور بن ساسي الطيب والذي نوه بالدور الكبير الذي تقوم به جامعة المسيلة بالتنسيق مع مديرية البيئة لولاية المسيلة للتحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة ، مذكرا بالملتقى الوطني الذي اقيمة بكلية العلوم اواخر شهر فيفري 2020 والذي كان موضوعه ذو علاقة مباشرة بالبيئة. كما حاول ابراز المخاطر المترتبة عن رمي النفايات الطبية المستخدمة للوقاية من فيروس كورونا المستجد في الطرقات والشوارع، وعدم معالجتها بطرق آمنة.

ثم تدخل مدير مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة السيد: مصطفى قديشي والذي تمحورت مداخلته حول الجوانب التقنية لتسير النفايات الطبية الخطيرة بصفة عامة والى النفايات الطبية المستخدمة للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد. كما اشار الى استحالة رسكلتها وذلك لخطورتها على صحة وسلامة المواطن.

كما تدخلت الدكتورة : هدى بغلي وهي استاذة محاضرة من جامعة بومرداس مختصة في الكمياء والان تهتم بمجال المقاولاتية على مستوى جامعتها، تمحورت مداخلتها حول بعض التجارب التي قام بها الطلبة الذين خضعوا لدورات تدريبية حول سبل الوقاية من النفايات الخطيرة. كما تحدثت عن المؤسسات الناشئة الخضراء وكيفية انشائها ومرافقتها.

كما تدخل السيد شيباني عز الدين وهو ايطار ومستشار لدى العديد من الهيئات العمومية خاصة في مجال المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتمحورت مداخلته حول كيفية تحويل الافكار المبتكرة لدى الشباب الجزائري وخاصة في مجال البيئة الى مؤسسات ناشئة خضراء، وذلك من خلال توفير نظام بيئي لها وبعدها فتح المجال للباحثين والطلبة للتدخل فكانت هناك العديد من المداخلات من جامعة المسيلة ومن جامعة باتنة ومن جامعة سيدي بلعباس ومن جامعة تبسة

ومن الجزائر العاصمة ومن جامعة الوادي وبعد اختتام الندوة الافتراضية من قبل السيد مدير الحاضنة تمخضت عنها بعض التوصيات سنحاول تلخيصها في النقاط التالية:

– ضرورة تكثيف العمل المشترك بين جامعة المسيلة ومديرية البيئة بالولاية وخاصة لتنظيم الحملات التحسيسية من خلال اقامة ندوات مشتركة وايام دراسية.

– التنويه بخطورة النفايات الطبية عامة وخاصة تلك النفايات الناتجة عن الوقاية من فيروس كورونا المستجد covid19 (القناع الواقي، القفازات، البدلات الطبية،...الخ).

– التحضير لاقامة تحدي challenge وطني لاختيار احسن الافكار المبتكرة في مجال المؤسسات الناشئة الخضراء بالشراكة مع مديرية البيئة ومؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة.

– تعهد مدير مؤسسة حضنة للبيئة والرسكلة بتمويل الثلاث افكار المبتكرة الحاصلة على المراتب الثلاث في التحدي.

– تعهد الخبراء المشاركين في الندوة بتخصيص ايام تكوينية لفائدة الطلبة والباحثين وخاصة في مجال 'مخطط الاعمال ، النظام البيئي للمؤسسات، طرق تمويل المؤسسات بصيغة التمويل التشاركي).

12_ المشاركة في الندوة الوطنية الافتراضية باستخدام تطبيق ZOOM والمنظمة من قبل المركز الجامعي لغليزان: والموسومة ب سبل الانعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا يوم 09 جوان 2020 وبمشاركة العديد من الخبراء الجزائريين على غرار الخبير الاقتصادي بن يحي فريد والبروفيسور بن بوزيان محمد من جامعة تلمسان والحائز على جائزة احسن باحث جزائري لسنة 2019 ، حيث تدخل السيد لمدير الحاضنة بمداخلة تحت عنوان **المؤسسات الناشئة كحل عملي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود حالة المؤسسات الناشئة الجزائرية إثناء جائحة Covid19**

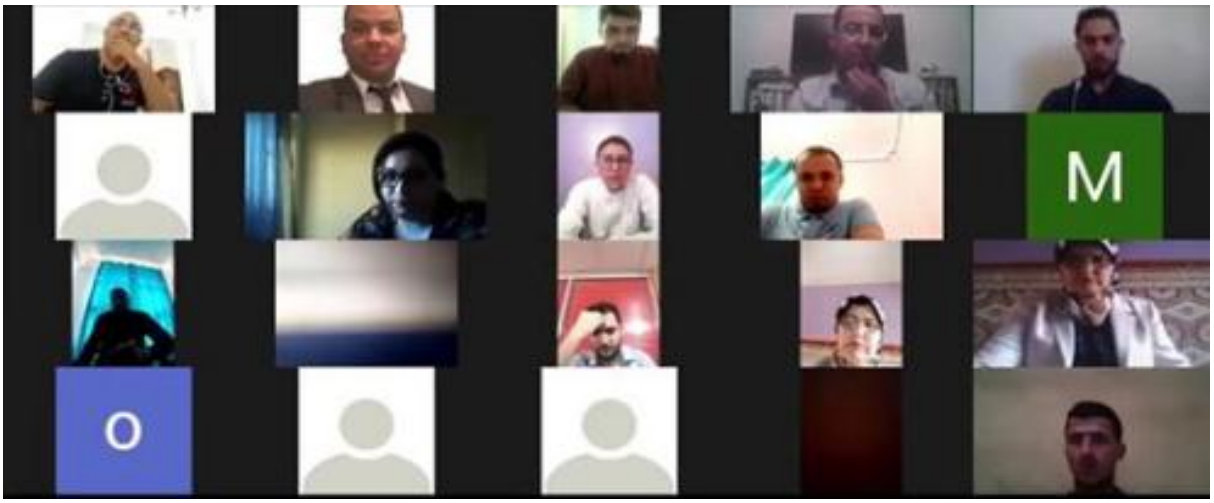

خاتمة

الخاتمة :

إن الواقع العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم عموما، والعالم العربي خصوصا يؤكد على تعقيد البيئة التي تعمل فيها، كالمنافسة، التطور التكنولوجي، وسيطرة الشركات الكبرى على الأسواق ... ويطرح العديد من محاور التحدي التي تواجهها على مختلف الأصعدة والجوانب، كالجانب التمويلي مثلا، خاصة في المراحل الأولى للتأسيس، وهو ما يفسر تزايد نسبة دورة الحياة القصيرة مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي انسحبت من السوق، أو أجهضت فكرة بعثها خلال المراحل الأولى لها، وبالموازاة مع الأهمية التي تنصب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محرك النهوض الاقتصادي، ووزنها النسبي في الهيكل الاقتصادي للدول، جعل من الضروري ايجاد مداخل استراتيجية وبعث آليات ملائمة لدعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها، لعدم قدرة، وعجز هذه المؤسسات على مواجهة الظروف المحيطة بها، كنقص الخبرة ونقص الموارد خاصة المالية منها – كما تم الاشارة اليه– وفي إطار هذا السياق اعتبرت حاضنات الأعمال أهم المداخل المطروحة ضمن أجندة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق استدامة هذه الأخيرة، وترسيخ دورها ضمن سلسلة خلق القيمة في الاقتصاد، وقد أثبتت الدلائل النظرية وتجريبية نجاعة، وفاعلية الدور الذي تلعبة حاضنات الأعمال من خلال ميكانيزم عملها وفلسفتها التي تدعم المشاريع في مرحلة المهد، أي مرحلة تقديم فكرة مبدعة لبعث مشروع، وصولا إلى تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع عبر تقديم الدعم الفني واللوجيستي والمرافقة.

ونظرا للنتائج المحققة لحاضنات الاعمال في دول العالم في الآونة الأخيرة، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني هذه الفكرة أو الآلية لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تقف على خط المواجهة إزاء تحديات قانونية، تمويلية ، تسويقية ... ، كما أن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على تخطي أخطار مراحل التأسيس والإنشاء ، و بالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. ولقد تم طرح فكرة الا هي اقتراح نموذج لحاضنة الأعمال بجامعة المسيلة وكان الغرض من ذلك تجسيد فكرة بسيطة عن إنشاء حاضنة ولو بوسائل بسيطة على أرض الواقع، وهذا بعد أن تم التطرق إلى الإطار النظري لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال وواقعهما في الجزائر ، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج، تمثلت في ما يلي :

أهم نتائج الدراسة :

بالرغم من اختلاف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك إجماعا على الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات استنادا للدور الذي تقوم به في تحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية من خلال تخفيض البطالة وتوفير مناصب شغل و المساهمة في زيادة الناتج الوطني...

– أهم ما يمز حاضنات الأعمال هو تكاثف الجهود بين كافة القطاعات سواء العامة أو الخاصة للنهوض بالاقتصاد الوطني، اضافة إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب العنصر البشري لتنمية القدرات الابداعية فيهم، التي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة ومبتكرة محليا

– ساعدت حاضنات الأعمال وخاصة حاضنات الأعمال الاكاديمية على تقليص البطالة بين خريجي الجامعات، والمعاهد العالية، ودعمهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الريفية عبر احتضان المشاريع المصغرة التي تعتمد على توليفة الامكانيات والاحتياجات

– أثبتت التجارب الدولية، تزايد نسب استدامة ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة تبعا لتعزيز سيناريوهات القدرة على مواجهة الصعوبات والتحديات

– تعتبر حاضنات الأعمال مجرد تجربة حديثة العهد في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التحسين حتى تلعب دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنع من تجسد فلسفة حاضنات الأعمال ضمن مجموعة واسعة من اليات الدعم التي تعتمدها الجزائر، للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لازال يسجل وزن نسبي منخفض مقارنة مع الدور المحوري الذي يعول أن يلعبه ضمن خطة النهوض والتنمية الاقتصادية في الجزائر

آفاق الدراسة :

بنقلٍ الى الواقع العملي، تستهدف تأسيس حاضنات أعمالٍ تحاكي البناء المؤسساتي في الجزائر و تتكامل معه كما نقترح بعض المواضع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية:

- ✓ دور حاضنات الأعمال في تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر
- ✓ دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في التحول نحو الاقتصاد الاخضر في الجزائر
- ✓ الرهانات المستقبلية لحاضنات الأعمال الجزائرية في ظل ضوابط التنمية المستدامة

الملاحـــق

اولا_قائمة المصادر والمراجع :

01- عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ط 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

02- ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها، دار المحمدية العامة، الجزائر

03- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية، دار النهضة ، مصر 1953

04- فريد راتب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات ، شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998

05- محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في الأعمال والمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

06- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة الأعمال وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة ،دار وائل، عمان،2009

07- رابح خولي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر ، القاهرة، 2008

08- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003

09- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2009

10-عبد السلام ابوحف، العولمة وحاضنات الأعمال، حالات عملية وحلولها ، مطبعة الإشعاع ، الإسكندرية 2002

11-عاطف الشبراوي حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية ، 2005

12- عبد السلام أبو تحف حاضنات الأعمال فرص جديدة للاستثمار، الدار الجامعية للطباعة والنشر،2001

13-احمد عبد الرحمان علي، الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال،صناعة الأعمال، عمان، 2005

14-إيثار عبد الهادي آل فيحان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، جامعة بغداد

15-هالة القبلي، حاضنات الأعمال، منظومة المعرفة والأعمال، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، 1427هـ

ثانيا_مذكرات ورسائل التخرج:

01- بوكريف موسى، الإستراتيجية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004

02- سمية يرولي، دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف2011

03- زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –واقع التجربة الجزائرية – مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة أكلي محنده اولحاج، البويرة، 2014

04- سلاطنية نجيبة، دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014

05- نجيبة سلاطنية، دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013

06-محمد نور بن ياسين فطاني، حاضنات الأعمال، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1426هـ

07- باخالد خديجة، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني نظام الحوكمة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية 2014 ورقلة، الجزائر

08- مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات-باتنة، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2011

09- بسمة فتحي عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة ريادي الأعمال قطاع غزة، دارسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، فلسطين، 2014

ثالثا_المدخلات العلمية والمجلات :

01- موسى رحماني وبوزاهر نسرين، التعاون الوظيفي والتآزر ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر ، محير العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 18 أفريل 2006

02- جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي 18 أفريل 2006

03- دمدوم كمال، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تشمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة هيكلة، مجلة دراسات اقتصادية لمركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، العدد الثاني، دار الخلدونية، الجزائر، 2000

04- بوهزة محمد وين يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 25 28 ماي 2003

05- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و18 افريل 2006

06- عمر ثلجي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة، بحث مقدم للملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 -9 أفريل 2002

07- عبد الرزاق خليل، نقموش عادل، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011

08- حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003

09-نشأت محيد حسن الونداوي، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 06، العدد 03، العراق، 2008

10- عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بالوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 28 / 25 ماي 2003

11- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004

12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03_78 المؤرخ 25 فبراير 2003،العدد 67

13-تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حاضنات الأعمال التكنولوجية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995

14- شريف غياط، محمد بوقموم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة _حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس 2009، جامعة قالمة، الجزائر

15- مفيد عبد اللاوي، حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخير التنمية المحلية المستدامة، يومي 04 و05 ديسمبر 2013

16- محمود حسين الوادي، دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية، مع الإشارة للتجربة الأردنية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الزرقاء الأردن، العدد السابع، جوان 2007

17- عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2006

18- رنا أحمد ديب عتياني، حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2004

19- أحمد طرطار، سارة حليمي، حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي للمقاولاتية: التكوين وريادة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة

20- فوزي عبد الرزاق، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، كتاب أبحاث المؤتمر، سبتمبر 2014

21- هاني أبو الفتوح، أهمية الحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دورية تصدر عن مركز المديرين المصري

22- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، "عنوان المداخلة: دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة " -دراسة حالة الجزائر -جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-19 أفريل 2012

23- زايدي عبد السلام ، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012

24- تركي الشمري، دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال، دراسة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، نحو بيئة داعمة الريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض، المملكة العربية السعودية، 9 - 11 سبتمبر 2014

رابعا_مراجع باللغة الفرنسية :

01-Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche

02-Yu Jianguo, A survey of Small and Medium Enterprises in china, May 30,2002

ملخص الدراسة

تتربع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهمية بالغة ضمن النسيج الاقتصادي المعاصر سواءا في البلدان المتقدمة او النامية، نظرا لما تتمتع به من خصائص تسمح ببعث نوع من التوازن القطاعي والجهوي، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي وتكوين الدخل... ضمن إستراتيجية تراهن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعث منتجات جديدة، وخلق الوظائف التنويع الاقتصادي لإرساء التنمية المستدامة.

على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية في الجزائر، إلا أنها تعاني مجموعة من مشاهد التحدي، كتعقيد بيئة الأعمال التي تتسم بالمنافسة والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة ومشاكل التمويل، والتسويق... وصولا إلى مشاكل أعمق وأوسع تتعلق ببعث المشاريع وتحويل الفكرة المبدعة إلى مشروع قادر على النمو والاستمرار.

ضمن هذا السياق تم اعتماد العديد من الآليات والمداخل الاستراتيجة لتعزيز بقاء واستدامة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وقد خصصت هذه الدراسة للتركيز على حاضنات الأعمال التي تعمل على توفير الخدمات والتسهيلات، والدعم والمرافقة اللازمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إعطائهم دفعا أوليا لتخطي مرحلة انطلاق مؤسساتهم، ومن ثم متابعتهم وتأهيلهم بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة. وفي سياق الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، من خلال الاعتماد على حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تشخصيها في الجزائر أسفر عن حداثة التجربة فيها وعدم نضوجها، وعليه تم اقتراح حاضنة أعمال أكاديمية لجامعة المسيلة تعمل على احتضان الأفكار المبدعة وبعثها في صورة مشاريع مصغرة وصغيرة ومتوسطة.

الكلمات المفتاحية : حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آلية الدعم.

Abstract :

The small and medium enterprises are very importance, whether in developed or developing countries. because of its properties which creating a sectoral and regional balance Algeria is one of the countries that care for small and medium enterprise sector for the creation of new products, create jobs, and the sharing to create income ... within the economic diversification to achieve a sustainable development strategy

Despite the importance of the small-medium enterprises and in the development plan in Algeria, but its suffered a set of challenges, like the business environment characterized by competition and technological, economic, social and cultural rapid changes, and problems with financing, marketing ... and the problems related with the creating of projects, and converting innovative idea into a project has the ability of growth and sustainability. Within this context, several mechanisms and Strategic approaches adopt to promote the survival and sustainability of small and medium enterprises. this study has focus on business incubator's that provide services and facilities, and support and accompaniment that a necessary for owners of small and medium enterprises, in order to give them a boost primarily to skip the difficult first step of their organization phase, and the rehabilitation of the form that makes these small and medium enterprises live up to the status of successful organizations. In the context of benefit from successful international experiences, by relying on business incubators to support small and medium enterprises, the diagnosed in Algeria, resulted in the newness experiment, and it has been proposed academic incubators of the University of M'sila, incubator works to embrace creative ideas, and sent in the form of the mini and small, and medium projects.

Key words: business incubators, small and medium enterprises, the support mechanism.